



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة بلعاج بوشعيب عين تموشنت-



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الإقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان

إعادة بناء النظام النقدي الدولي في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية

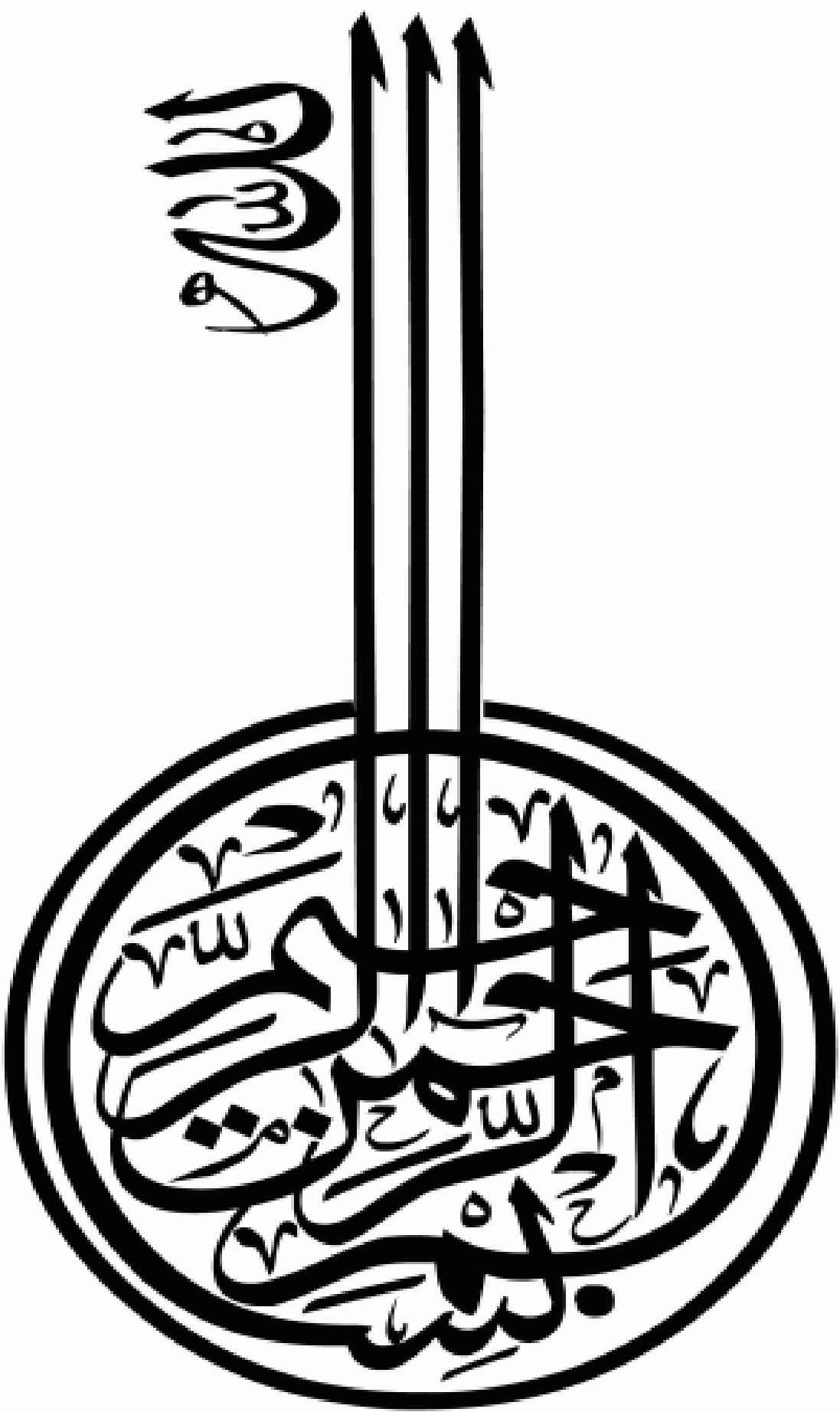
تحت إشراف الأستاذ:
د. زناقي سيد أحمد

من إعداد وتقديم الطلبة:
- بن مصطفى محمد سعد الدين
- الإدريسي سناء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت	أ.د. أوجامع ابراهيم
مشرفا	جامعة عين تموشنت	أ.د. زناقي سيد أحمد
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أ.د. سي محمد كمال

السنة الجامعية: 2022-2023





شكر

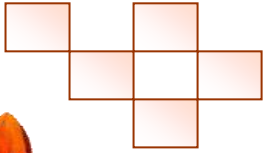
قال النبي صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " .

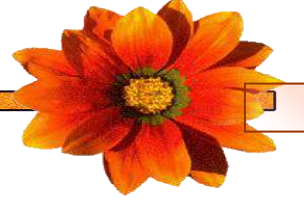
أتقدم بالشكر الخالص إلى:

- الأستاذ المشرف الدكتور زناقي سيد أحمد، الذي كان له الفضل في المتابعة والإشراف على هذا العمل.

- الأساتذة الأفاضل الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذا العمل.

- الأساتذة المحترمون أساتذة قسم العلوم الاقتصادية كل باسمه.





إهداء

إلى من كان معنى للصبر والتضحية، ووهبني شغف الإطلاع والمعرفة - أبي الغالي أطال الله
عمره -

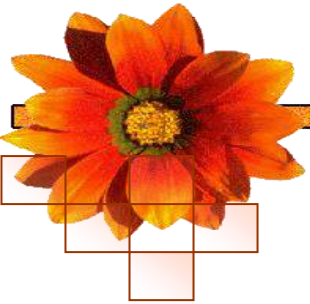
إلى الحنان الدافئ والعطاء المتواصل إلى مداد روحي - أي أطال الله بقاءها -

إلى من يرافقني دعاءها - جدتي أمد الله في عمرها -

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي - إخوتي -

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

محمد سعد الدين.





إهداء

إلى من وهبوني الحياة والأمل، وعلموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر برا وإحسانا ووفاء لهما

- أُمِّي وَأَبِي - رحمهما الله

إلى من شاركنتني اسم أبي إلى العقد المتين - أختي -

أهدي هذا العمل المتواضع.

سنة.



المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إصلاح النظام النقدي الدولي في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة، من خلال الاعتماد على نظام التدفقات النقدية المتناسقة التي سعت إلى توضيح الاختلالات التي يمر بها النظام النقدي الدولي في ظل هيمنة الدولار الأمريكي الذي يعتبر العملة الإرتكازية الأولى وأكثر العملات استعمالاً في التجارة والمبادلات الخارجية منذ اتفاقية بريتن وودز 1944. كما تناولت هذه الدراسة حجم روسيا في نظام سويفت العالمي للمبادلات الدولية وما مدى تأثير فصلها عنه على النظام النقدي العالمي، باعتبارها ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية استخداماً للنظام.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، نظام التدفقات النقدية المتناسقة، نظام سويفت.

Abstract:

This study aimed to reform the international monetary system in the current Russian-Ukrainian crisis, by relying on a set of inventory flow consistency models that reached to clarify the imbalances experienced by the international monetary system in light of the dominance of the US dollar, which is considered the first and most used currency in trades and foreign exchange since the 1944 Bretton Woods Agreement.

This study also dealt with the power of Russia in the global SWIFT system of international exchanges and the extent of the impact of its separation from it on the global monetary system, as it is the second country after the United States of America to use the system

Keywords: international monetary system, stock flow consistency models, SWIFT system

قائمة المحتويات

الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
I-III	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: الجانب النظري
2	تمهيد
3	أدبيات الدراسة النظرية
3	1. النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إل نظام التعويم المدار
3	1.1. ماهية النظام النقدي الدولي
4	2.1. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب
6	3.1. النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتن وودز
10	4.1. النظام النقدي الدولي في ظل نظام التعويم المدار
12	2. العملات الإرتكازية
12	1.2. تعريف العملات الإرتكازية
12	2.2. الشروط الواجب توفرها في العملات الإرتكازية
12	3.2. أهم العملات الإرتكازية
14	أدبيات الدراسة التطبيقية
19	خلاصة الفصل
20	الفصل الثاني: الجانب التجريبي
21	تمهيد
22	1 النظام النقدي الدولي في ظل اختلالات الاقتصاد الأمريكي
24	2. اعتماد نظام " التدفقات النقدية المتناسقة " في إصلاح النظام النقدي الدولي.

24	1.2 تعريف نظام " التدفقات النقدية المتناسقة " .
24	2.2 نماذج التدفقات النقدية المتناسقة المتبعة في الدراسة
28	3.2 محاكاة النموذج في ظل عمليات الإغلاق البديلة
33	3. آثار الحرب الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي
33	1.3 حجم روسيا في نظام سويتف وأهميته في التعاملات الاقتصادية الدولية
35	2.3 النظام الروسي البديل spfs.
37	خلاصة الفصل
39	خاتمة
42	قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
23	الجدول 01: كبار الحائزين الأجانب على سندات الخزنة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة
25	الجدول رقم 02 : تدفق الأموال في منطقة معينة
25	الجدول رقم 03: مصفوفة محاسبة اجتماعية لمنطقة نموذجية

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
22	الشكل 01: أرصدة الحساب الجارية
28	الشكل 02: السياسة المالية المقيدة في الو.م.أ: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.
29	الشكل 03: سياسة الضرائب المقيدة في الو.م.أ: الحساب الجاري
30	الشكل 04: انخفاض الإنفاق العام الأمريكي في نموذج البانكور: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي
31	الشكل 05: انخفاض الإنفاق العام الأمريكي في نموذج البانكور: الحسابات الجارية

مقدمة عامة

أ. توطئة

شهدت الحياة الاقتصادية العالمية مجموعة من الاتجاهات المتسارعة سعت نحو تكوين تكتلات نقدية أثرت بشكل أو بآخر على سير النظام النقدي الدولي، خاصة بعد انهيار نظام بريتن وودز المنعقد سنة 1944 والذي يعتبر من أهم المحطات الاقتصادية البارزة باعتبار القرارات المنبثقة عنه جاءت لتحقيق الاستقرار النقدي العالمي جراء الاختلالات التي تعرض لها قبيل الحرب العالمية الثانية، والذي منح الدولار الأمريكي الدور المحوري في النظام النقدي الدولي بوصفه عملة دولية ووحدة حساب وأداة للمعاملات التجارية ووحدة احتياطي رئيسية، إذ فرض هذا الأخير سيطرته على الاقتصاد العالمي. بحيث أصبح محطة اهتمام العديد من الاقتصاديين الذين باتوا يسعون جاهدين لإيجاد الحلول المناسبة التي تريح الدولار عن عرشه وتخلص النظام النقدي من هذه الهيمنة التي أصبحت بمثابة سلاح تهدد أغلب اقتصاديات العالم.

ولقد عرف الاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات المالية والنقدية كل منها كان لها تأثيرها الخاص على الأسواق النقدية الدولية وعلى التبادلات الدولية التجارية وعلى النظام النقدي ككل أهمها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على النظام النقدي الدولي وأثبت قصوره، أزمة الكساد الأعظم 1929 التي أحدثت تغييرات جذرية حادة وشاملة على مختلف الأوجه، أزمة المديونية العالمية 1982، أزمة المكسيك 1944، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 وأخيرا الأزمة الروسية الأوكرانية التي ظهرت فجأة في الأفق والتي من المحتمل أن نشهد على إثرها ولادة نظام نقدي دولي جديد يلغي هيمنة الولايات المتحدة، إذ أن هذه الأخيرة وباعتبارها المتحكم في الاقتصاد العالمي يصعب عليها مواجهة الوضع بسهولة بحيث تعتبر روسيا من أكبر اقتصاديات العالم وبشأن فصلها عن الاقتصاد العالمي وفرض العقوبات عليها ليس بالأمر السهل، إذ تجد ألمانيا وإيطاليا صعوبة في الاستغناء عن إمدادات الغاز الروسي لأن هناك وجهة نظر مفادها أن العقوبات يجب أن لا تضر الدول الأوروبية أكثر من روسيا وبالتالي فصل روسيا ليس مثل فصل إيران وسوريا أو كوريا الشمالية، إذ تعتبر روسيا قوة اقتصادية عالمية بالتأكيد لديها البدائل في حالة فصلها بالرغم من أن هذا القرار ليس بالأمر الهين.

وعلى أساس هذه التحولات ومختلف الصدمات، لابد من دول العالم فتح نقاش حول موضوع إصلاح النظام النقدي الدولي والحد من هيمنة الدولار الأمريكي من أجل إعادة بناء نظام دولي جديد يعرف استقرار دائم، يسهل عمليات التبادل ويساهم في تنشيط التجارة الدولية بخطى صحيحة.

ب. إشكالية البحث:

تبعاً لما سبق يتبين لنا ملامح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على إعادة إصلاح النظام النقدي الدولي؟

الأسئلة الفرعية:

يمكننا استخراج بعض التساؤلات الفرعية من التساؤل الرئيسي نذكرها في النقاط التالية:

- ما المقصود بالنظام النقدي الدولي؟ وما هي أهم مراحل تطوره؟

- كيف يفسر الفكر الكينزي الاختلالات التي عرفها النظام النقدي الدولي؟

- ما هو أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي؟

ت. فرضيات البحث:

قصد تسهيل الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي.
- وحدة الحساب الدولية ما تعرف بالبانكور تضمن استقرارية النظام النقدي الدولي.
- نظام spfs الروسي يلغي السيطرة الغربية على النظام النقدي الدولي.

ث. أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:
- الموضوع يندرج في إطار التخصص " تحليل اقتصادي واستشراف ".
- حداثة الموضوع والميول الشخصي لمثل هذه المواضيع.
- الرغبة في البحث عن حلول تعالج اختلالات النظام النقدي العالمي.

ج. أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في الاهتمام المتزايد مؤخرا بأفكار الاقتصادي كينز من أجل القضاء على الدور السيادي الذي يلعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي باعتباره العملة الدولية وأداة المبادلات التجارية بالإضافة إلى الأزمة الروسية الأوكرانية التي تقود النظام النقدي الدولي نحو إصلاح جذري.

ح. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى:
- إبراز أهمية النظام النقدي الدولي في الحياة الاقتصادية العالمية.
- تبيان ضرورة الرجوع إلى أفكار اللورد كينز لمعالجة الاختلالات التي يشهدها النظام النقدي الدولي.
- تحديد مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي.

خ. منهج الدراسة:

الدراسة تتطلب استخدام الطريقة الوصفية لوصف النظام النقدي العالمي وما مر به من مراحل وكذلك الإصلاحات المتبعة منذ بداية نظام الذهب، ثم نتجه بعد ذلك إلى الطريقة التحليلية التفسيرية لفهم الاختلالات التي مر بها النظام المالي العالمي مع تحديد مختلف الإصلاحات التي أتى بها الفكر الاقتصادي لإصلاح النظام إصلاحا جذريا ووضعه على خطى صحيحة.

د. مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بالدراسة تم الاعتماد على عدة مصادر، فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والمقالات وأطروحات الماجستير والدكتوراه، أما بالنسبة للدراسة التجريبية إضافة إلى المقالات العلمية تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية الرسمية.

ذ. صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهناها في إعداد الدراسة نقص المراجع كون الموضوع يعتبر من المواضيع الحديثة.

ر. هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، دعت الضرورة تناول الموضوع فصلين، سبقتهم مقدمة عامة، تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين خصص الأول لماهية النظام النقدي الدولي وأهم العملات الإرتكازية أما الثاني فخصص لبعض الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع إصلاح النظام النقدي الدولي.

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التجريبي لإصلاح النظام النقدي الدولي باستخدام نظام التدفقات النقدية المتناسقة وظهور البديل الروسي spfs وفي الأخير توجت الدراسة بحاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها والتوصيات المنصوص عليها من قبل العديد من الاقتصاديين مع محاولة إثبات صحة ونفي فرضيات الدراسة.

الفصل الأول: الجانب النظري

تمهيد:

إن الحديث عن التطور التاريخي الاقتصادي يدفعنا بالضرورة إلى فهم مسار وتطور النظام النقدي الدولي، الذي يعد أحد أعمدة الاقتصاد العالمي، وأحد أشكال التعاون النقدي الدولي الذي تتضح مهامه في تسهيل المعاملات المالية والحفاظ على الثبات النقدي الدولي، والذي تحددت معالمه إثر اتفاقية بريتن وودز 1944.

سنتطرق في هذا الفصل بجانبه (الأدبيات النظرية، الأدبيات التطبيقية) على مختلف المفاهيم الأساسية للنظام النقدي الدولي، وعلى أهم العملات الإرتكازية التي يقوم عليها النظام بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي وضحت تطوره ومختلف الاختلالات التي مر بها .

I. أدبيات الدراسة النظرية:

سنحاول في هذا الجزء إعطاء لمحة مختصرة عن النظام النقدي الدولي وأهم العملات الإرتكازية.

1. النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إل نظام التعويم المدار.

شهد العالم في ظل التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية، ثلاثة أنظمة نقدية يقوم عليها النظام النقدي الدولي والمتمثلة في نظام الذهب، نظام بريتن وودز ونظام التعويم المدار.

1.1. ماهية النظام النقدي الدولي:

أولاً: مفهوم النظام النقدي الدولي.

تعددت مفاهيم النظام النقدي الدولي وفيما يلي أهمها:

يقصد بالنظام النقدي الدولي، الكيفية التي تستخدم بها النقود لتسوية المدفوعات التي تثيرها المبادلات الدولية، أو إن شئنا الدقة، التي تثيرها العلاقات الاقتصادية الدولية متمثلة في انتقال رؤوس الأموال في استثمارات بين الدول أو انتقال السلع المادية والخدمية، أو انتقال القوة العاملة انتقالاً يستتبع تدفقات نقدية عبر حدود الدول.¹

النظام النقدي الدولي هو الإطار المؤسساتي للتبادلات الدولية ويتشكل من مجموعة القواعد والآليات التي تؤطر إدارة ومراقبة العملة الدولية وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى عدو ثبات النظام النقدي الدولي. فمنذ نشأته سنة 1870 حدثت فيه تغيرات جذرية وعميقة وتطورات مستمرة ومتلاحقة.²

ثانياً: خصائص النظام النقدي الدولي.

يقوم النظام النقدي الدولي على مجموعة من الخصائص أهمها:³

- هو نظام اجتماعي فالنظم النقدية لم تخلق لذاتها وإنما هي أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل إنتاج وتبادل المنتجات، وهي تعكس بالضرورة الاقتصاد الذي وجدت لخدمته بل هي لا تسير إلا وفقاً له.
- نظام تاريخي أي أنه يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماع.
- كل نظام اقتصادي وبالتالي النظام النقدي يتمتع بخاصية مركبة بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر.

¹ محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الأولى، الإسكندرية، 2003، ص: 151.

² زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2016 / 2017، ص: 54.

³ صباغ رفيقة، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006، ص: 27.

ثالثا: عناصر النظام النقدي الدولي.

يقوم النظام النقدي الدولي على أربعة عناصر أساسية:¹

- اعتماد وحدة نقدية تتمتع بالقبول العام للوفاء بالالتزامات الدولية على أساس قاعدة نقدية محددة لقياس القيم.
- وجود إجراءات تنظيمية لتسهيل وتنظيم عمليات التمويل الدولي كأنواع القروض التي يقدمها البنك العالمي.
- وجود آلية تسمح بمعالجة الاختلال في موازين مدفوعات الدول حيث تختلف هذه الآلية باختلاف النظام النقدي المنتج.

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة واستقرار وتوجه هذا النظام كصندوق النقد الدولي.

2.1. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب.

أولا: القاعدة الذهبية 1880-1914

في هذه الفترة كان الذهب وسيط عالمي في المبادلات فكان يتمتع بالقبول التام بين مختلف الدول مما جعله يساهم في تحقيق توازن واستقرار نقدي.²

مثلت بريطانيا في تلك الفترة محور التجارة الدولية، لما لها من قوة اقتصادية وعسكرية في مستعمراتها، حيث لعبت بذلك إنجلترا نوعا ما دور بنك العالم كما استعمل الجنيه الإسترليني كعملة أساسية لتسوية المدفوعات، في حين استعمل الذهب كاحتياطي مقابل الإصدارات وهكذا بدأت بريطانيا بتطبيق قاعدة الذهب عندما اعتمدت وزنا معيناً من الذهب ليمثل الوحدة النقدية الأساسية، لينتشر النظام النقدي الذهبي ليشمل دولا أخرى مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.³

ثانيا: أشكال القاعدة الذهبية.

- قاعدة المسكوكات الذهبية:

يمثل هذا النظام الذهب المتداول حيث أن النقود تسك في الذهب الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين (ثابت) من الذهب يساوي قيمتها الإسمية، وتبادل مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب.⁴

ويمكن تلخيص شروط قيام المسكوكات الذهبية فيما يلي:¹

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص: 3، ص: 4.

² سمي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عان، 2007، ص: 29.

³ عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد 5، ديسمبر 2016، ص: 216.

⁴ محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المبصرة للنشر والتوزيع والطباعة، عان، 2010، ص: 31.

- تحديد وزن و عيار الوحدة النقدية.

- حرية تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك ذهبية.

- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب، وذلك من أجل المحافظة على ثبات أسعار الصرف.

- قاعدة السبائك الذهبية:

في ظل نظام السبائك الذهبية، يبقى الذهب مقياسا للقيمة إلا أنه لا يحتفظ بوظيفته كوسيط للتبادل، وأصبح بموجب هذا النظام يتم بيع الذهب إلى الجمهور على شكل سبائك ولكن بكميات لا يستطيع كل فرد شراءها إلا لأغراض معينة حددها القانون كالصناعة والوفاء بالالتزامات الخارجية.²

وعادة كان لا يقبل التحويل إلى سبيكة وزنها أقل من 1 كغ ذهب وتم استخدام السبائك كغطاء إصدار.³

- قاعدة الصرف بالذهب:

يعرف نظام الصرف بالذهب بأنه عدم ارتباط قيمة الوحدة النقدية مباشرة بالذهب وإنما ترتبط به بشكل غير مباشر من خلال ارتباطها بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب وتاريخيا فقد كان نظام الصرف بالذهب المتبع في بعض الدول ناتجا عن العلاقات التجارية التي قامت بين دولة صغرى ودولة كبرى تسير على نظام الذهب كما كان الحال بالنسبة للهند ومصر وعلاقتها بالإنجلترا.⁴

وعلى أساس ما سبق، تم ربط عملات الدول التابعة لـ إنجلترا بالجنيه الإسترليني وأطلق على هذه المجموعة بمنطقة الإسترليني وهي الدول التابعة لإنجلترا والتي تتم معظم صادراتها ومبادلاتها معها، في حين ربطت دول أخرى عملاتها بالدولار نظرا لتزايد قوته كعملة مقبولة دوليا من ناحية وقدرته على التحويل إلى ذهب من ناحية أخرى، والمسند إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية إلى حصة مرتفعة من بعد الحرب العالمية الأولى وبذلك نشأت منطقة الدولار إلى جانب منطقة الإسترليني.⁵

ثالثا: انهيار القاعدة الذهبية.

من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار نظام الذهب ما يلي:⁶

- **تطور الوعي النقدي:** تطورت نظرة الأفراد إلى الشيء الذي يستخدم نقدا على أساس أن أهميته لا تكمن في طبيعة المادة التي يصنع منها والتي يقبل التحويل إليها، بل في كفاءة الوظائف النقدية التي يقوم بها.

¹ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 53.

²محمد حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

³عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص: 159.

⁴سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 51.

⁵فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص: 288.

⁶سماي علي، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص: 14.

- قيام عقبات أمام الحرية التجارية: لقد فرضت الحرب العالمية على الدول التي لا يستند اقتصادها الوطني على موارد كبيرة إلى اعتماد أساليب ترعى لها مصالحها القومية، مثل فرض قيود على حركة السلع، الدخول في اتفاقيات للدفع ثنائية ومتعددة الأطراف، كل هذه الإجراءات حرمت التجارة الدولية من مزايا تسيير المعاملات في ظل الحرية الاقتصادية وعليه فالقيود التجارية التي اتبعتها الدول بعد الحرب العالمية الأولى فصمت العلاقة بين مستويات أسعار هذه الدول، وهو أمر يتناقض مع تشغيل نظام الذهب على النطاق الدولي.

- ارتفاع الأسعار والأجور: تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بظهور أشكال من الاحتكارات الاقتصادية كانت لها القدرة على التحكم في الأسعار، وارتفاع مستويات الأسعار والأجور انفصلت العلاقة بين الاحتياطي الذهبي ومستويات الأسعار.

- التحركات غير العادية للذهب ولرؤوس الأموال: من العوامل التي أدت إلى تفويض دعائم نظام الذهب، تلك التي تمثلت في التحركات غير عادية للذهب، وكذلك تحركات رؤوس الأموال الباحثة عن الأمان ولقد أدت هذه الظواهر إلى سوء توزيع الذهب بين الدول، حيث تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، كما ساعد هذا مع اضطرابات تحركات رؤوس الأموال على اختلال مراكز الدائنية والمديونية للدول، الأمر الذي ساهم بصورة فعالة في تفويض البيئة النقدية الدولية اللازمة لاستمرار نظام الذهب.

- مشكلات ديون الحرب والتعويضات: في أعقاب الحرب العالمية الأولى فرضت الدول الحليفة لانجلترا شروط صلح مجحفة على ألمانيا باعتبارها مسؤولة عن اشتعال الحرب، و أن تدفع تعويضات للحلفاء، وبالإضافة إلى ذلك تراكت ديون الحرب على الحلفاء وكانت هناك قروض دولية تستحق على أقساط، ولذلك تناقصت الاحتياطات الذهبية لدى بعض الدول دون أن تتجه إلى تسوية معاملات التجارة الدولية.

3.1. النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتن وودز.

أولا: اتفاقية بريتن وودز.

بانهاء الحرب العالمية الثانية خرجت دول الحلفاء منتصرة من الحرب على حساب دول المحور التي انهزمت اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، هنا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة قوية مستفيدة من كل النواحي بعدما استدعت الضرورة قيام نظام مالي ونقدي جديد يناسب مخلفات هته الحرب وما خلفته من دمار لأوروبا خاصة في البنية التحتية والآفات الاجتماعية كالبطالة وغيرها، وأيضا التدهور على مستوى أسعار صرف العملات الأوروبية واختلال موازين المدفوعات وحركة رأس المال وهذا ما دفع بالحكومة الأمريكية إلى دعوة 44 دولة اجتمعت في 22-21 جويلية 1944 في مدينة بريتن وودز لعقد مؤتمر يدرس مدى الاتفاق على تبني نظام نقدي دولي جديد.¹

¹ محمد بوطوبة، النظام النقدي الدولي قواعد واليات التسيير 1800. 2014، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص:31.

ركز ممثلوا الدول الكبرى المجتمعون في بريتن وودز جل اهتمامهم على تلافي تكرار توقف النظام النقدي الدولي عن العمل كما حدث بين الحربين العالميتين وما أدى إليها من كوارث اقتصادية سادت في جميع أنحاء العمل وكان لا بد من إنشاء مؤسسة تعمل إدارة النظام الجديد وفق الأسس المتفق عليها، حيث تم وضع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي.¹

ثانياً: مشاريع مؤتمر بريتن وودز.

- المشروع الأمريكي: 5 أبريل 1943

كانت أفكار الأمريكي هاري وايت، أقل انتصاراً للاقتصاد الموجه، فإذا كان يرى كما في مخطط كينز إنشاء وحدة حساب هي أونيتاس ويهتم بمخطط هاري وايت بتوازن ميزان المدفوعات أكثر من اهتمامه بالمشكلات التجارية.

إن مخطط هاري وايت، بمكافحته التمييزات الممارسة في أوروبا قبل عام 1939 من خلال مراقبة مبادلات العملات والحوافز الجمركية، كان يسعى إلى قهر سياسة العزلة التجارية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عانت منها بين الحربين.²

وقد حدد هاري وايت 3 نقاط أساسية في تشكيل النظام النقدي الدولي متمثلة في:³

- تجنب الأخطاء التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، فاقتصاد العالم يجب أن يؤسس على التنافس القائم على التعاون بين الأمم وليس على الهيمنة أو الاكتفاء الذاتي.

- ينبغي أن يشجع التدفق الدولي لرأس المال التجارة، ولا يسمح له بأن يصبح قوة مستقلة، وربما قوة مدمرة وقد اتفق وايت وكينز وأغلب الاقتصاديين حول هاتين النقطتين.

- ينبغي إنشاء وكالة رسمية متعددة الأطراف وذلك لتعزيز الهدفين الأولين.

- المشروع الإنجليزي: 07 أبريل 1943.

حمل هذا المشروع في طياته العديد من الإصلاحات الجذرية على النظام النقدي الدولي، ومن أبرز نقاط هذا المشروع نذكر ما يلي:⁴

- إنشاء مؤسسة مالية ذات مركز عالمي سهاها كينز ب إتحاد المقاصة الدولية، ويكون دورها شبيهاً بالدور الذي تلعبه البنوك المركزية محلياً، حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، وذلك من خلال فتح

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمستندات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 25.

² طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص: 100.

³ عقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص: 23.

⁴ قريفة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص: 2.

حسابات دائنة ومدينة تتساوى من خلالها أرصدها في الأخير، كما يعتبر أن الرصيد الدائن للبلد العضو يبقى كقرض منه لصالح الإتحاد.

- اقتراح كينز بأن يرتكز النظام الجديد على عملة أطلق عليها اسم البانكور وهي عملة مستقلة مرتبطة بالذهب.

- اهتمام كينز في مشروعه المقدم بالعرض النقدي، أي كمية النقود التي يجب إصدارها والتي أوصى بأن تتم على أساس حجم التجارة الدولية لا على أساس كمية الذهب التي تحوزها الدول، وفي هذا تأييدا منه لمصالح دولته المملكة المتحدة والتي كانت قوية تجاريا آنذاك.

ثالثا: نتائج مؤتمر بريتن وودز.

في 22 جويلية 1944 اجتمع مندوبوا 28 دولة لوضع النظم اللازمة لقواعد التبادل الدولي، وقواعد القروض والاستثمار وتنتج عن هذا الاجتماع فكرة إنشاء مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

إن الهدف من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هو وضع الاقتصاد الدولي على الطريق الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية.¹

1. صندوق النقد الدولي:

هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم الصندوق في عضويته 188 بلد مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم ويتولى الصندوق الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله.²

• أهداف صندوق النقد الدولي:

لدى صندوق النقد الدولي عدة أهداف يعمل على تحقيقها من بينها:³

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهنيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشاكل النقدية الدولية:

- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين البلدان الأعضاء والعمل على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف.

¹محمد بوطوبة، إشكالية النظام العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات دراسة حالة الومأ 2008 وحالة الجزائر 2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2016، ص: 32.

²صندوق النقد الدولي، مواجهة التحديات معاً، 2015، ص: 6.

³تمديد وحيد، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية : دراسة حالة صندوق النقد الدولي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف1، 2013/2014، ص: 68.

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء منيحا لها استخدام مواردها العامة مؤقتا بضمانات كافية لتتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون إلحاق الضرر بالرخاء القومي أو الدولي.
- العمل على تقليص مدة الاختلال في ميزان المدفوعات.

2. البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي سنة 1944 واتخذ من واشنطن العاصمة مقرا له، بدأ البنك أعماله في جوان 1946، تحالفت معه 188 دولة كساهمين وكأعضاء فيه. فهو يمثل شراكة تهدف إلى الحد من الفقر ودعم عملية التنمية.¹

تعتبر مجموعة البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية في جميع أنحاء العالم وتساعد حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الموارد المالية والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية وأغراض أخرى.²

رابعا: المبادئ المتفق عليها من خلال مؤتمر بريتن وودز.

- تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ من خلال اتفاقية بريتن وودز وفيما يلي أهمها:³
- سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل على المدى القصير، مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف إذا كانت ظروف تستدعي ذلك.
- التزام كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1 بالمائة ارتفاعا وانخفاضاً عند سعر التعادل في مواجهة الدولار.
- يمكن للدول أن تمول مجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطياتها الدولية والاقتراض من صندوق النقد الدولي أما في حالة وجود اختلال هيكلي، أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير و مستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الإسمي لعملتها في حدود 10 بالمائة دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق.
- بالإضافة إلى:⁴

- نقل الذهب الموجود لدى العالم إلى دولة البنك.
- استعمال الدولار كغطاء لإصدار العملات الوطنية.
- يمكن لدولة البنك إصدار النقد الورقي بكمية أكبر من الرصيد الذهبي المتوفر لديها.

¹ محمد بوطوبة، النظام النقدي الدولي قواعد واليات التسيير 1800. 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

² عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل: دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012، ص: 35.

³ بن ساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي: دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009 / 2008، ص: 21.

⁴ محمد بوطوبة، النظام النقدي الدولي قواعد واليات التسيير 1800. 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

خامسا: انهيار نظام بريتن وودز.

منذ الخمسينات بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق عجز كبير ومستمر الأمر الذي قلص بشدة من احتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية وساد اليقين بضرورة تعديل أسعار تعادل العملات وإزاء فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض ضخمة برفع أسعار صرف عملاتها أصبح من الضروري لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار الأمر الذي أدى إلى مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي.¹

وهذا ما أدى بالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في أوت 1971 بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وهو إعلان نهاية نظام بريتن وودز.²

وبالإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى متمثلة في:³

- تدفق رؤوس الأموال الأمريكية نحو الأسواق الأوروبية بفعل أسعار الفائدة المرتفعة.
- تخلى الدول الأوروبية عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار.
- هبوط أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي الأمر الذي أدخله في أزمة.

4.1. النظام النقدي الدولي في ظل نظام التعويم المدار.

يعتبر 15 أوت 1971 يوم إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، انهيار نظام بريتن وودز ليستخلفه نظام التعويم المدار الذي امتد من 1971 إلى يومنا هذا.

أولا: تعريف نظام التعويم المدار.

يعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقا للعرض والطلب مع لجوء البنك المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية.⁴

ثانيا: اتفاقية جاميكا

انعقد مؤتمر جاميكا في جانفي 1976 أين ملح صندوق النقد الدولي بنظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم، وقد تضمن التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي بعض الأحكام الجديدة فيما يتعلق بدور الذهب في النظام النقدي الدولي نلخصها فيما يلي:⁵

¹ محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

² محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات دراسة حالة الوم.أ 2008 وحالة الجزائر 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

³ ابن ساعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

⁴ عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد الثالث، سبتمبر 2015، ص.ص. 10-11.

⁵ بؤدري شريف، لقمان معروز، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة شلف، الجزائر، 2011، ص: 75.

- إلغاء السعر الرسمي للذهب والسماح للبنوك المركزية للدول الأعضاء ببيع وشراء الذهب في الأسواق بدون قيود.
- إلغاء دور الذهب كوحدة لتقييم حقوق السحب الخاصة وعدم إمكان اتخاذه كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق حتى لو أعيد نظام أسعار التعادل مستقبلاً.
- إلغاء كل الأحكام المنظمة باستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الأعضاء .

2. العملات الإرتكازية:

يعتمد النظام النقدي الدولي الراهن لفك شفرة السيولة الدولية على مجموعة من العملات ذات سيادة وطنية وتحظى بالقبول الدولي، تسمى بالعملات الإرتكازية والمتمثلة في الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الين الياباني، الفرنك السويسري واليورو إضافة إلى اليوان الصيني الذي استوفى معايير الإنضمام إلى سلة العملات ابتداء من 1 أكتوبر 2016.

1.2. تعريف العملات الإرتكازية.

العملات القوية قابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي، وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين العملات الأجنبية والعملات الإرتكازية الصعبة، فالأولى تعرف بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى، أما العملات الإرتكازية فهي ذلك الرمز لعملة وطنية تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها، والتي يقيم بها الالتزامات الدولية.¹

2.2. الشروط الواجب توفرها في العملات الإرتكازية.

يحدد سكانل أربعة شروط أساسية للعملة الإرتكازية:²

- 1- العملة يجب أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية.
- 2- يجب أن تتمتع قيمة العملة بقدر كبير من الثبات.
- 3- العملة يجب أن تكون مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته.
- 4- العملة يجب أن لا تخضع للندرة الدورية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه، يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة.

3.2. أهم العملات الإرتكازية:

- 1- الجنيه الإسترليني: كان بروز الجنيه الإسترليني بداية القرن التاسع عشر، بالنظر إلى اعتباره عملة بريطانيا الاقتصاد الأكبر والمركز العالمي للأموال، وهذا ما زاد من عولمته على المستوى الدولي فيما قبل الحرب العالمية الأولى 1914.³

¹ يوناييل رضوان، بودخدح كريم، مستقبل الدولار كعملة إرتكازية في ظل التحولات التي يشهدها النظام النقدي الدولي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2022، ص: 327.

² بودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015، ص: 60.

³ بورزامة الجيلالي، بن عمر خالد، صراع العملات الدولية وقيادة النظام النقدي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، فيفري 2019، ص: 240.

2- الدولار الأمريكي: يعتبر العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية.¹

3- الين الياباني: تم إدخال الين بطابعه القانوني عام 1870 والشيء الغريب في العملة اليابانية هو عدد الوحدات الجزئية الكبيرة التي تتكون منها الأوراق النقدية هي 1000، 2000، 5000، 10000 لذلك فقيمة الين منخفضة نسبياً مقارنة بالدولار والعملات العالمي الأخرى.

4- الفرنك السويسري: العملة القانونية في سويسرا، حيث نص الدستور الفدرالي السويسري الجديد لعام 1848 على أن الحكومة الاتحادية هي الكيان الوحيد المخول بصك النقود في سويسرا أعقب هذا بعامين قانون العملة الاتحادي الأول والصادر عن الجمعية الاتحادية في ماي 1850 والذي قدم الفرنك كعملة نقدية في سويسرا.²

5- اليورو الأوروبي: ظهرت كعملة مشتركة وفق تكتل نقدي واقتصادي لدول أوروبية وكان أول تداول لها بصفة رسمية سنة 2002، وأصبحت بذلك تحظى بالقبول الدولي بل تعدت ذلك لتنافس الدولار الأمريكي وشكلت خطر على مستقبله كعملة ارتكازية يعتمد عليها النظام النقدي الدولي في عمليات التسوية الدولية.

6- اليوان الصيني: يعتبر عملة واعدة أحرزت تقدماً كشكل من أشكال التعامل النقدي الدولي، وارتفعت أسهمه كعملة بديلة للدولار الأمريكي ويعد أحد المقترحات القوية الناتجة عن آثار الأزمة المالية العالمية لإصلاح النظام النقدي الدولي.³

¹ معزوز لقمان، بودري شريف، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

² بودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

³ بونايل رضوان، بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 328.

II. أدبيات الدراسة التطبيقية:

1- دراسة Michel aglietta 2008¹: قام الباحثان في هذا المقال بتوضيح حرية كل بلد في اعتماد نظام سعر صرف الذي تختاره، وهذا بعد ما تم دفن قواعد بريتن وودز في عام 1976، حيث وضح المقال بأن البنوك المركزية في العديد من البلدان الناشئة أصبحت تتدخل للحد من تغيرات أسعار الصرف مقابل الدولار، ولقد تحدثا الباحثان عن دولار شبه قياسي حيث التقارب في هيكل النظام النقدي الدولي بين العصرين يؤدي إلى اختلالات وفقا لما قاله Michel. فمنذ بداية هذا القرن كانت السياسة النقدية الأمريكية توسعية للغاية وأدت الرغبة في التمسك بالدولار في معظم البلدان الناشئة إلى تضخم التوسع النقدي من خلال شراء الديون الأمريكية هذه الآلية تحسن العجز الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية وتفرز سيولة فائضة في العالم وبالتالي فإن هذه العملية ليس لها قوة استعادة داخلية، ولا يمكن تصحيح السيولة الزائدة إلا بتغيير في السياسة بين أنصار النظام أو من خلال أزمة الدولار.

2- دراسة Ivo Maes 2010²: تحلل هذه المقالة ظهور النظام النقدي الدولي الحالي، ودرست أولا إنشاء نظام بريتن وودز في الأربعينات من القرن الماضي وتشغيله خلال فترة ما بعد الحرب وأخيرا انهياره في عام 1973، مع التركيز على تأثير البلدان الناشئة لاسيما في آسيا والجلترا، وندرس العلاقة بين النظام النقدي الدولي والأزمة المالية الحالية.

3- دراسة معروز لقمان وبودري شريف 2011³: تلخص الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في حدة المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، حيث يعتبر الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في العالم، كما أنه عملة الدفع في النقط الدولية بالإضافة أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى ومع ظهور عملة الأورو الأوروبي باعتباره ثاني أهم عملة دوليا بعد الدولار الأمريكي أصبح بروزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية التي حل الأورو محلها فحسب، ولكن يتجاوز مركز الجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري.

4- دراسة أحمد بوشنافة وفاطمة لعلي 2012⁴: تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة استبدال النظام النقدي الدولي الذي أثبت قصوره في منع وقوع الأزمات أو الحد من انعكاساتها السلبية، وهذا بعد الأزمة العالمية في سوق العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية والتي انتقلت من دولة إلى أخرى لتشمل العالم بأكمله. كما تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الآتية: ما هي أوجه القصور في النظام النقدي الدولي وكيف يمكن معالجتها؟ وذلك من خلال تحديد أوجه القصور في النظام النقدي الدولي من خلال تتبع مراحل تطوره والأزمات التي واجهته وانعكاساتها على العالم بهدف إيجاد بديل له يكون أكثر قدرة على تحقيق توازن الاقتصاد العالمي.

5- دراسة معروز لقمان وبريش عبد القادر 2014⁵: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم طبيعة التحديات التي تهدد مركزية الدولار الأمريكي للنظام النقدي الدولي، وكذا محاولة الوقوف على أهم الأسباب التي حالت دون فقدان العملة

¹ Michel aglietta, *la gouvernance du système monétaire international*, regards croisés sur l'économie, volume 3, 2008, p.p 276- 285.

² Ivo Maes, *la genèse du système monétaire international actuel*, reflets et perspectives de la vie économiques, volume 4, 2010, p.p 17- 27.

³ بودري شريف، معروز لقمان، مرجع سبق ذكره.

⁴ أحمد بوشنافة، فاطمة لعلي، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 3، سبتمبر 2012، ص.ص. 306-325.

⁵ معروز لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 8،

العدد 2، ديسمبر 2012، ص.ص. 172-202.

الأمريكية لموقعها الريادي في المعاملات النقدية والمالية الدولية، على الرغم من التراجع النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي، يتأني ذلك من خلال ثلاث محاور، المحور الأول يدرس موقع الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية، والمحور الثاني يتناول دلائل استمرارية زيادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية، أما المحور الثالث فيأتي كمحاولة لإبراز طبيعة المخاطر التي تهدد مركزية الدولار للنظام النقدي الدولي الراهن.

6-دراسة عبد الكريم عبيدات 2015¹: تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض، تحليل وتقويم دور الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي من خلال عرض مختلف المؤشرات التي تبين هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي المعاصر، والقيام بتحليل أثر هذه الهيمنة على الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وتحليل مختلف الأسباب التي أدت إلى استمرار هذه الهيمنة رغم انهيار نظام بريتن وودز، ثم عرض مختلف المؤشرات التي توحى بالاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب (العملات) وتحليل سبلات وإيجابيات هذا الاتجاه.

7-دراسة بودري شريف 2015²: توضح هذه الورقة البحثية ظهور عملة الأورو كعملة منافسة للدولار الأمريكي الذي احتل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي بعد اتفاقية بريتن وودز 1944 وحل محل الذهب والجنه الإسترليني كوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية، كان ظهوره بحلول عام 1999 نظرا للمكانة التي يتمتع بها اقتصاد منطقة الأورو عالميا. حيث أثرت هذه المنافسة على استقرار النظام النقدي الدولي، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى ضرورة الضغط من أجل إيجاد عملة عالمية بديلة عن العملة الأمريكية.

8-دراسة عبدة سامية 2016³: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التطورات التي شهدتها النظام النقدي والمالي الدولي، فقد مر النظام المذكور بمراحل مختلفة حتى وصل إلى نظام التعويم، وكانت لكل مرحلة معطياتها وتأثيراتها الخاصة على صعيد الاقتصاد الدولي، ولم تكن المؤسسات المالية في الدول النامية والناشئة بمنأى عن تلك التطورات وما لازمها من اختلال التوازن في مفاصل الاقتصاديات الكلية. توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي يتطلب قدرا كبيرا من التعاون بين البلاد الصناعية والنامية بما يكفل إزالة التضارب بين سياساتها النقدية والمالية وتحقيق الانسجام بين تلك السياسات وبين الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل منها إلى تحقيقها.

9-دراسة لولو بوخاري 2016⁴: يسلط هذا البحث الضوء على إحدى القضايا المهمة في النظام المالي العالمي، ألا وهي قضية استرجاع النقود ذاتية القيمة في النظام المالي العالمي، وذلك بعد إدراك نخبة من علماء ومفكرين لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضا لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضا لخطورة النظام النقدي العالمي القائم على النقود الورقية، فقد تطرقت هذه الورقة في المحور الأول إلى عودة الاهتمام بالذهب في النظام المالي العالمي أما المحور الثاني فقط سلط الضوء على عودة الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وعالجت في المحور الثالث التجربة الماليزية والأندونيسية في استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي أما المحور الرابع والأخير فقد تطرق إلى بعض التجارب الغربية الراهنة في تبني العملة الذهبية والفضية.

¹عبيدات كريم، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد 19، ديسمبر 2015، ص.ص. 441-456.

²بودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، مرجع سبق ذكره.

³عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مرجع سبق ذكره.

⁴لولو بوخاري، نحو استعادة النقود ذاتية القيمة في النظام المالي العالمي الدينار الذهبي والدرهم الفضي، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 2، العدد 6، سبتمبر 2016، ص.ص. 15-28.

10- دراسة جلال عزازيز وحاجي العجلة 2017¹: يوضح المقال ظهور العديد من الآراء حول ضرورة بناء هيكل مالي دولي جديد لأسباب متعددة السبب الرئيسي هو الأزمة المالية العالمية الحالية، وأسباب أخرى تتعلق بأداء النظام القديم الغير قادر على تحقيق الأهداف المحددة في اتفاقية بريتن وودز، والتي أوصت بضرورة الحفاظ على نظام نقدي ومالي دولي مستقر وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية، وانعكس عجز النظام القديم في ضعف مؤسساته النقدية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، الأمر الذي دفع إلى ضرورة مراجعته والخروج بآليات جديدة يمكن أن تنشط السياسة النقدية الدولية لتجاوز العواقب للأزمة المالية العالمية 2008-2016 وتوقع مخاطرها المستقبلية.

11- دراسة بوزيان العجال 2017²: تهدف هذه الورقة إلى دراسة تطور النظام النقدي الدولي ومدى تأثره بالأزمات المالية والاقتصادية من نظام قاعدة الذهب إلى نظام التعويم وكما تصبو إلى عرض مكانة الذهب في عمل هذه الأنظمة مع تبيان آلية اختفاءه من المعاملات النقدية الدولية و بروز الدولار كعملة قوية معومة بعد أزمة نظام بريتن وودز وانهاره بعد أن كان يقضي بإمكانية تحويل الدولار إلى ذهب وبالتالي انهيار النظام النقدي الدولي.

12- دراسة kovid Jan Nenad 2018³: توضح الدراسة اكتساب الدولار مكانة أهم عملة في العالم خلال القرن العشرين، حيث كان نظام بريتن وودز مبنيا على الدولار، إلا أنه في السبعينات تغير الوضع بشكل كبير وتراجع الطلب على الدولار وتراجعت معه عملات أهم الدول الأوروبية وزاد حجم التجارة الدولية بشكل كبير، وتم إلغاء إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، وبهذه الطريقة، لم يعد النظام النقدي الدولي لبريترين وودز موجودا. بالإضافة إلى أن أداء النظام النقدي الدولي يتأثر بشكل كبير بحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية سجلت زيادة في عجز الحساب الجاري، وفي عام 1980 انتقلت من وضع الدائن الصافي إلى وضع المدين الصافي. إضافة إلى اليورو الذي نشأ على أرصدة الاتحاد الأوروبي والصين التي أصبحت أكبر مصدر في العالم وواحدة من أكبر اقتصاديات العالم. لهذا السبب فإن الافتراض النظري للنظام النقدي الدولي منظم في هذه الورقة ويتم فحص دور العملات العالمية الأخرى، والسؤال عن سبب استمرار الدولار في كونه العملة العالمية المهيمنة بلا إجابة.

13- دراسة حناش إلياس وبوزرب خير الدين 2018⁴: تحاول هذه الدراسة تحديد ملامح المهيمنة على النظام المالي العالمي ومدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الأطراف المهيمنة في النظام المالي العالمي الذي يعكس الاتجاهات الخاصة ببعض الدول التي تهيمن على هذا النظام، حيث استطاعت هذه الدول أن تبني نظاما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية التي تحصل على مستواها، ويبرز هذا بشكل كبير في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على النظام المالي العالمي، والأزمة المالية العالمية والأخيرة لم تؤثر فقط على طبيعة العلاقات الاقتصادية بل كذلك على قوة وقدرة الدول المهيمنة على النظام النقدي الدولي.

¹ جلال عزازيز، العجلة حاجي، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل الأزمة المالية العالمية 2008-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 13، العدد 17، جوان 2017، ص.ص. 285-296.

² بوزيان العجال، دور الأزمات المالية والاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي، مجلة المالية والأسواق، مجلد 4، العدد 1، مارس 2017، ص.ص. 293-309.

³ Nenad Jankovid, *perspectives of the international monetary system*, economic horizons, faculty of economics, university of kragujevac, volume 20, April 2018, p.p. 73- 87.

⁴ حناش إلياس، وبوزرب خير الدين، أثر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أي مفارقة؟، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 1، العدد 1، جانفي 2018، ص.ص. 18-52.

14- دراسة Faudot Adrien and Jonathan Massonnet 2019¹: يرى الباحثون بأنه لحد كبير كان النظام المالي الدولي ولا يزال يتشكل من قبل المؤسسات الأمريكية العامة والخاصة. والهدف من هذه المقالة هو إظهار أن المسار الذي اتخذته النظام المالي المعاصر يبرز هيمنة الدولار الأمريكي في الوظائف المختلفة للنقود، بما في ذلك تسوية التجارة الدولية، الطلب على الأدوات المالية، وتوريد هذه الأدوات، يدرس الجزء الأول الاحتياجات الناشئة للشركات بينما يتناول الجزء الثاني الأساليب المالية التي تم تطويرها خلال القرن 20 والتي تعتبر ضرورية لمضاعفة أدوات الدفع بالدولار، ثم ينظر إلى اليورو دولار وبنك الظل على أنها طفرات ناتجة عن النظام النقدي الدولي وضرورة للوضع الدولي للدولار الأمريكي.

15- دراسة Trichet Jean-Claude 2019²: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتحسين علاقات أسعار الصرف وهذا كان نتيجة انهيار نظام بريتن وودز إضافة إلى الأزمة العالمية 2008 التي كشفت عن نقاط الضعف التي أثرت بشكل رئيسي على الاقتصاديات المتقدمة.

16- دراسة بورزامة جيلالي وبن عمر خالد 2019³: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أوجه الصراع الدائر بين عملات الاقتصاديات الثلاث الأكبر في العالم المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي والصين، كما تهدف أيضا إلى تحديد مكانة كل عملة في هذا الصراع ومن أجل بلوغ هذه الأهداف قد تم تحليل جهات الصراع بين هذه العملات تاريخيا ومعرفة عوامل بروز كل عملة في قيادتها للنظام النقدي الدولي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن صراع العملات الناجم عن تعمد هذه الدول تخفيض قيمة عملاتها من أجل اكتساب مزايا تنافسية لتنمية اقتصادها قد أفرز نتائج سلبية ممثلة في حرب تجارية جديدة وسياسات حائية تؤثر على الدول النامية وتعرق نمو الاقتصاد العالمي.

17- دراسة Sadil and Juraj 2021⁴: تركز هذه الدراسة على انتقال النظام النقدي إلى هيكل متعدد الأقطاب ويتطور النظام النقدي الدولي باستمرار ليعكس التطورات في الاقتصاد العالمي. وتتمثل المشكلة الرئيسية للنظام النقدي الدولي الحالي في اعتماده على عملة رئيسية واحدة لا تزال الدولار الأمريكي، ويتناول مؤلفوا هذه الدراسة مسألة الانتقال نحو نظام متعدد الأقطاب من خلال فحص تركيز العملة والهدف الأساسي من هذا المقال هو تحديد ما إذا كان النظام النقدي الدولي الحالي يظهر علامات الانتقال نحو التعددية القطبية أم لا. لتحقيق هذا استخدم المؤلفون أدوات لقياس مستوى تركيز السوق ويتم تحليل تغير استقطاب النظام النقدي الدولي مع نسب التركيز ومؤشر herfindahl-hirchmen ويركز الجزء النظري لهذه الدراسة على تعريفات المصطلحات الأساسية الضرورية مثل النظام النقدي الدولي، قطبية العملة....، أما بالنسبة للجزء العملي فقد تم الحصول على البيانات من قواعد بيانات المؤسسات العالمية وبنك التسويات لدولية ويركز هذا الجزء على الفترة الزمنية ما بين 2001- 2019 وتشير النتائج إلى أن النظام النقدي الدولي الحالي، يظهر علامات حول الانتقال إلى هيكل متعدد الأقطاب وانخفاض مستوى تركيز العملات من العملات الاحتياطية الرئيسية بشكل طفيف وعلى أنه ليس كافيا لإحداث تغيير نوعي في النظام النقدي الدولي الحالي.

¹ Adrien Faudot, Jonathan Massonnet, **le statut international du dollar américain et les mutations du système financier : le rôle des eurodollars et du shadow banking**, revue d'économie financière, volume 2, 2019, p.p 301- 325.

² Trichet Jean-Claude, **l'avenir du système monétaire et financier international**, politique étrangère, volume 1, 2019, p.p. 37- 56.

³بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره.

⁴Sadil, Juraj, **the international monetary system: new evidence concerning a transition to multipolarity**, scientific papers of the university of Pardubice, faculty of economics and administration, volume 29, 2021, p.p. 1- 9.

18- دراسة بودري شريف 2021¹: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطور المكانة الدولية لعملة اليورو منذ نشأته في النظام النقدي الدولي، خاصة في العقد الأخير من هذا القرن، حيث تميزت هذه الفترة بضعف النشاط الاقتصادي العالمي، وزيادة إصدار الديون من قبل الشركات والمقرضين في الأسواق الناشئة في أسواق رأس المال العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن المكانة الدولية لعملة اليورو كانت في زيادة مستمرة خلال العقد الأول من ظهورها، غير أن التطورات الأخيرة أدت إلى استقرار الدور الدولي لليورو في مختلف المعاملات المالية الدولية فقد ظلت حصة اليورو في احتياطات النقد الأجنبي العالمية والودائع الدولية المستحقة مستقرة على نطاق واسع محتلا المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي، مع زيادة في حصته في القروض الدولية المستحقة بشكل ملحوظ، الأمر الذي يشكل تحديات كبيرة أمام هذه العملة الأوروبية الموحدة لمنافسة الدولار الأمريكي على زيادة النظام النقدي الدولي.

19- دراسة بونا يل رضوان وبودخدخ كريم 2022²: حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تبيين ما إذا كان الدولار الأمريكي قادر على الاستمرار كعملة مهيمنة على الاقتصاد العالمي بالرغم من مرور ثمانية عقود على تبني نظام سعر الصرف العائم والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت بين الدولار والذهب لنظام برين وودز ورغم الأزمة المالية العالمية 2008، وما خلفته من نتائج مدمرة على الاقتصاد العالمي، وبزوغ قوى اقتصادية أخرى كالصين والدول الأوروبية، فضلا عن استمرار الاضطرابات والتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم مع انتشار مفاهيم حرب العملات والحروب التجارية والتطور الحاصل نحو عالم متعدد الأقطاب وصولا إلى عالم ما بعد كورونا وأعنف الأزمات الاقتصادية شدة في العصر الحديث، باعتباره العملة المحورية والمؤثرة في النظام النقدي الدولي وفي درجة السيولة العالمية.

20- دراسة قط سليم وبولوز عبد الوافي 2022³: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الواقع الذي أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية وبروز أقطاب اقتصادية جديدة كالصين وفتح المجال لليوان كعملة دولية، مما أدى إلى تغيير المعطيات الاقتصادية والنقدية العالمية، وهو ما ينذر ببروز نظام نقدي متعدد الأقطاب وتراجع الدور القيادي للدولار، خاصة بعد زعزعة الثقة بالدولار الأمريكي عقب الأزمة المالية العالمية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة المالية خلفت مناخ سياسي وأكاديمي دولي معارض للهيكلة التي يتسم بها النظام النقدي الدولي الحالي، نتيجة لذلك انطلقت العديد من الدعوات المطالبة بإعادة صياغة هذا النظام المرتكز على الدولار من قبل العديد من قيادات العالم السياسية والاقتصادية والمفكرين ومراكز البحوث تمهيدا لبلورة أسس النظام النقدي الدولي الجديد للانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي في إطار مؤسسي عادل، يحقق أهداف التعاون الدولي.

¹ بودري شريف، تطور المكانة الدولية لعملة اليورو بعد مسيرة 20 عاما ما الجديد؟، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 11، العدد 3، جوان 2021، ص.ص. 123-140.

² بونايل رضوان، بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره.

³ قط سليم، وبولوز عبد الوافي، النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ومستقبل الدولار الأمريكي، حوليات جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عباس لغزور، خنشلة، مجلد 66، العدد 1، مارس 2022، ص.ص. 555-573.

خلاصة الفصل:

لقد أوضحت الأدبيات النظرية والدراسات السابقة أهم المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي، بدءاً من قاعدة الذهب وصولاً إلى نظام التعويم المدار، إضافة إلى أهم الأزمات و الاختلالات التي واجهته طيلة هذه الفترة. حيث جاءت معظم الدراسات السابقة لتوضح مدى هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي منذ اتفاقية بريتن وودز 1944 باعتباره من أهم العملات الإرتكازية.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية النظام النقدي الدولي وأهم عناصر سلة العملات العالمية، ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

الفصل الثاني:

الجانب التجريبي

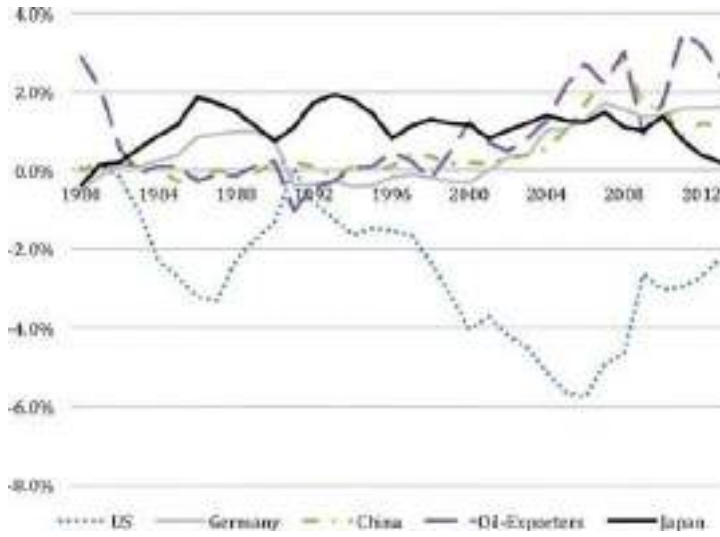
تمهيد

بعد الدراسات النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول، ولمعرفة ما إذا ستستمر هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، سنخصص هذا الفصل لدراسة تجريبية تهدف إلى إصلاح النظام النقدي الدولي من خلال الاعتماد على نظام التدفقات النقدية المتناسقة الذي أثبت قصور النظام النقدي الحالي في ظل الهيمنة الغربية، ودعا إلى ضرورة إصلاحه خاصة بعد حالات عدم توازن الحساب الجاري والعجز الخارجي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الثمانينات. إضافة إلى توضيح أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي الذي تمثل في احتمال إبعاد روسيا من نظام سويتف العالمي للمبادلات الدولية، وهذا ما يعني مولد نظام مالي عالمي بديل للنظام الحالي تحت مسمى نظام spfs الروسي.

1. النظام النقدي الدولي في ظل اختلالات الاقتصاد الأمريكي:

لقد عانى النظام النقدي الدولي خلال واضحاً منذ اعتماده على الدولار الأمريكي كعملة تسوية واحتياط دولية إثر اتفاقية بريتن وودز 1944، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التفكير في الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأ هذا التفكير منذ سبعينات القرن الماضي وربما يحتاج إلى وقت أطول لتحقيق هذه الغاية.

وما يؤخر انهيار الاقتصاد الأمريكي هو وجود دول كثيرة ولأسباب مختلفة اقتصادية منها وسياسية لا تزال تراكم احتياطات دولارية هائلة تشكل ديوناً بدمية الولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين واليابان والهند ودول الخليج العربي حيث ليس من مصلحتها انهيار الاقتصاد الأمريكي وعملة الدولار لأنها سوف تفقد نسبة كبيرة من قيمة هذه الاحتياطات، بالإضافة إلى ديون الولايات المتحدة الأمريكية المقومة بعملتها الدولار الأمريكي الأمر الذي أعطى لها ميزة فريدة في إمكان تسديد ديونها عن طريق طبع المزيد من الدولارات.¹



الشكل 01: أرصدة الحساب الجارية

المصدر:

Sebastian valdecantos, gennaro zeza, **reforming the international monetary system: a stock- flow- consistent approach**, journal of post Keynesian economics, volum 38, October 2015,p169.

يوضح الشكل العجز الخارجي الذي عانت منه الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثمانينات حيث بدأ في الزيادة منتصف التسعينات. في حين حققت كل من الصين ومصدري النفط فوائض، بينما انخفضت حصة اليابان بشكل طفيف فزادت فوائض ألمانيا منذ بداية عصر اليورو (1999).²

¹ جليل شيعان البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 8، العدد 32، 2019، ص. 22.

² Sebastian valdecantos, gennaro zeza, **reforming the international monetary system: a stock- flow- consistent approach**, journal of post Keynesian economics, volum 38, October 2015, p. 168.

من المتوقع أن تنخفض عملات بعض البلدان التي تعاني من عجز مقابل عملة البلدان ذات الفائض. ولكن نظرا للطلب على الدولار مدفوع بطلب المستثمرين الأجانب على الأصول المالية المقومة بالدولار، فإن العجز الخارجي الكبير والمتزايد للولايات المتحدة الأمريكية لم ينتج عنه انخفاض في قيمة الدولار على العكس من ذلك ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بالقيمة الحقيقية حتى عام 2002، وبعض البلدان التي شهدت فائض متزايد لاسيا الصين ربطت عملتها حتى عام 2007 من أجل الحفاظ على عملتها من الارتفاع أدى ذلك إلى التوسع في حيازتهم على الأصول المالية الأمريكية.

الجدول 01: كبار الحائزين الأجانب على سندات الخزنة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة

	2000	2006	2014
China	0.59	2.86	7.14
Japan	3.09	4.50	7.07
Belgium	0.29	0.10	1.93
Caribbean Banking Centers	0.36	0.52	1.91
Oil Exporters	0.46	0.80	1.64
Brazil	—	0.38	1.47
Switzerland	0.16	0.25	1.09
United Kingdom	0.49	0.67	1.09
Total	9.87	15.18	35.33

المصدر:

Sebastian valdecantos, gennaro zezza, *op.cit*,p169.

توضح الجدول نمو قيمة الأوراق المالية الأمريكية التي تحتفظ بها الصين حيث بلغت 1.244 تريليون دولار سنة 2014 مع امتلاك اليابان مبلغا أقل عند 1.230 تريليون دولار في حين يمتلك مصدرها النفط كمية أقل بكثير مقارنة بحجم الفائض التجاري لديهم والحصة الكبيرة المحتفظ بها قد تكون راجعة إلى الحيابة غير المباشرة للأصول الأمريكية من البلدان ذات الفائض.

لقد تم اقتراح أن الأصول المالية الأمريكية تطلبها الاقتصاديات الناشئة كآمنين ضد هروب رؤوس الأموال أو كمخزن للقيمة عندما لا تكون الأسواق المالية المحلية متطورة، وليس كإجراء للتأثير على أسعار الصرف.

مهما كان السبب، فإن إستراتيجية النمو القائمة على تراكم الديون الخارجية هشة ومحكوم عليها بإنتاج أزمات تزداد حدة كلما ارتفع مستوى الدين الخارجي.

لا تواجه الدولة التي تصدر العملة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي) قيودا على حجم عجزها الخارجي طالما أن الدائنين على استعداد لقبول الأصول المقومة بالدولار مقابل الصادرات إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن تراكم الأصول المالية الأمريكية لدى الدائنين سيؤدي إلى خسائر رأسالية إذا انخفض الدولار الأمريكي. وإذا قرر الدائنون تغيير طلبهم فجأة على الأصول الأمريكية فقد ينشأ الإطراب المالي، ما لم يكن الاحتياطي الفدرالي على استعداد للعمل من أجل استقرار الأسواق لذلك تم وصف النظام الحالي بأنه " توازن الرعب المالي " ¹.

¹Ibid. p.p. 169- 170.

2. اعتماد نظام التدفقات النقدية المتناسقة في إصلاح النظام النقدي الدولي.

1.2 تعريف نظام التدفقات النقدية المتناسقة " SFC "

أصبح نظام التدفقات النقدية المتناسقة sfc لنمذجة الاقتصاد الكلي شائعاً بشكل متزايد بين الاقتصاديين من مختلف المعتقدات. على الرغم من جذورها التي ترجع إلى خمسة عقود على الأقل، حيث تعود جذور منهج (sfc) إلى أواخر الستينيات والسبعينات من القرن الماضي، وهو وقت عصيب للاقتصاديين الكينزيين، الذين رأوا تأثيرهم يتراجع لصالح النظرية النقدية ثم الاقتصاد الكلاسيكي الحديث لاحقاً.

السمة والميزة الرئيسية لنظام (sfc) هو أنه يوفر إطاراً للتعامل مع الجوانب الحقيقية والمالية للاقتصاد في الاقتصاد الرأسمالي الحديث، لا يمكن فهم سلوك الجانب الحقيقي للاقتصاد دون الرجوع إلى الجانب المالي (أسواق المال والديون والأصول). على الرغم من أن هذا بيان عام، إلا أنه أصبح واضحاً بشكل خاص خلال الأزمة الأخيرة والانتعاش البطيء الذي تلاه. لهذا السبب، يعتبر نظام (sfc) أداة أساسية إذا أراد المرء دراسة الاقتصاد السياسي للرأسمالية الحديثة بطريقة صارمة وتحليلية.¹

2.2 نماذج التدفقات النقدية المتناسقة المتبعة في الدراسة.

أولاً: نموذج الدولار الأمريكي:

يحاول نموذج الدولار الأمريكي تمثيل النظام النقدي الدولي كما نعرفه " أي نظام تكون فيه العملة الوطنية في نفس الوقت وحدة حساب دولية ووسيلة للصرف "، وحسب كينز إذا تم تضمين كلتا الوظيفتين في نفس الأداة فإن الأخير يصبح أيضاً مخزناً للقيمة. لذلك في النظام النقدي الدولي الحالي يكون الدولار في نفس الوقت:²

- العملة التي تتم بها التجارة الدولية.
- وحدة الحساب للعمليات المالية والعقارية.
- مخزن القيمة التي تحتفظ بها البنوك.

من المهم الآن شرح كيفية اشتقاق التدفقات النقدية المتناسقة من المعادلات التي تشكل النموذج:

¹Michalis nikiforos, Gennaro zezza, **stock- flow consistent macroeconomic models : a survey**, levy economics Institute of Bard College, number 891, May 2017, p. 2.

² Sebastian valdecantos, Gennaro zezza, **op.cit**, p.p. 175- 176.

الجدول رقم 02 : تدفق الأموال في منطقة معينة

	House	Firms	Banks	C.B	Gov	RoW	IMF	Total
Real assets		$+\Delta k$						$+\Delta k$
Cash	$+\Delta H$		$+\Delta H$	$-\Delta H$				0
C.B.advances			$-\Delta A$	$+\Delta A$				0
Bank deposits	$+\Delta M$		$-\Delta M$					0
Bank loans		$-\Delta L$	$+\Delta L$					0
Domestic g.bills			$+\Delta B$	$+\Delta Bcb$	$-\Delta B$	$+\Delta B$		0
Foreign g.bills			$+\Delta BF$	$+\Delta BFcb$		$-\Delta BF$		0
SDR				$+\Delta SDR$			$-\Delta SDR$	0
Total	$+\Delta SH$	$+\Delta SF$	$+\Delta SB$	$+\Delta SCB$	$+\Delta SG$	$-\Delta CA$	$-\Delta SDR$	$+\Delta k$

SOURCE : Sebastian valdecantos, gennaro zeza, op.cit, p.174

الجدول رقم 03: مصفوفة محاسبة اجتماعية لمنطقة نموذجية

	Prod	Hous	Firms	Banks	C.B	Gov	RoW	C.A	Total
Production		$+C$				$+G$	$+XN$	$+I$	$+GDP$
Households	$+W$			$+divB$ $+rB$					$+YH$
Firms	$+P$								$+YF$
Banks			$+rL$			$+rB$	$+rBF$		$+YB$
Central Bank				$+rA$		$+rB$	$+rBF$		$+YCB$
Government		$+TH$	$+TP$	$+TPB$	$+PCB$				$+YG$
Foreign						$+rB$			$+YW$
Capital account		$+SH$	$+SF$	$+SB$	0	$+SG$	$-CA$		$+S$
Total	$+GDP$	$+YH$	$+YF$	$+YB$	$+YCB$	$+YG$	$+YW$	$+I$	

SOURCE : Sebastian valdecantos, gennaro zeza, op.cit, p.173

1. منطقة اليورو: نفترض أن منطقة اليورو لديها سعر صرف عائم مع الدولار الأمريكي، والذي يتم تحديده على أنه القيمة التي تسمح السوق لسندات الولايات المتحدة في أوروبا.

تضمن المحاسبة الصارمة لنموذجنا أن الحساب الجاري لكل دولة يساوي حسابها المالي، وبالتالي إذا كان متغير السعر يعني وجود رصيد للحساب المالي فإن الاتساق المحاسبي يضمن أن الحساب الجاري قد تم مسحه أيضا. حيث يتم تحديد أحجام التجارة والطلب على الأصول الدولية وسعر الصرف في وقت واحد. وبالتالي سيكون الرصيد الخارجي للمنطقة الاقتصادية في حالة توازن.

أما بالنسبة لكيفية الوصول إلى التوازن في الميزانية العمومية للبنك المركزي الأوروبي فنرى أن البنك يحول أرباحه بالكامل إلى الحكومة الأوروبية، لذا ثروته الصافية ثابتة بمرور الوقت، لذلك يجب أن نتأكد من أن التغيير في إجمالي أصول البنك المركزي الأوروبي يساوي التغيير في إجمالي المطلوبات. ويتم الحصول على هذا من خلال معادلة تنص على أن البنك المركزي الأوروبي يشتري السندات المقومة ب اليورو بطريقة تجعل أصولها وخصومها متسقة مع مخزون ثابت من الثروة.

2. الصين وبقية العالم: نظرا لأن عملاتهم مرتبطة بالدولار، فإن سعر الصرف لم يعد يضمن توازن أسواق السندات المحلية، لذلك يجب أن يتم التعديل في هذه الأسواق بالكميات، أي يتعين على شخص ما التدخل بشراء فائض العرض من السندات.

نفترض أن هذا الوكيل هو البنك المركزي لكل من هذه الدول. نظرا لثبات سعر الصرف، لا شيء يضمن أن الحساب الجاري يساوي رأس المال بالإضافة إلى الحساب المالي. لذا من أجل الاحتفاظ بهذه الهوية يجب تكديس الاحتياطات أو استنفادها.

اعتمادا على أداء الحساب الجاري يتم تجميع الاحتياطات على شكل أذون خزنة الولايات المتحدة، على الرغم من أنه قد يبدو من الغريب كتابة تراكم الاحتياطي بهذه الطريقة بدلا من الإشارة إلى العجز أو فائض الحساب الجاري، نظرا لأن النموذج متسق في تدفق المخزون، يمكن إثبات أن معدلاتنا تشير ضمنا إلى التغيير في الاحتياطات الأجنبية يساوي الفجوة بين الحساب الجاري ورأس المال بالإضافة إلى الحساب المالي. نلاحظ مع ذلك أن الطريقة التي تكتب بها معادلاتنا ليست عشوائية، فهي تعني كما تم وضعه في حالة منطقة اليورو أن الميزانية العمومية للبنوك المركزية في حالة توازن.¹

3. وصف سلوك الولايات المتحدة الأمريكية: يؤدي الدولار في ظل النظام الحالي عدة وظائف وبالتالي قد يكون الأمر كذلك إذا العرض المحلي للأوراق النقدية المقومة بالدولار يختلف عن الطلب العالمي على هذه الأصول. وبالتالي لا شيء يضمن توازن هذا السوق ومن ثم يتطلب تعديلا عمليا يقوم به بعض الوكلاء في النموذج.

نفترض أن بنك الاحتياطي الفدرالي يتدخل في سوق سندات الخزينة عن طريق امتصاص أي فائض في العرض أو عن طريق بيع جزء من ممتلكاته من أجل تطهير هذا السوق، لقد تركنا الآن مهمة التأكد من أن الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفدرالي في حالة توازن، لكننا سنظهر أن هذا زائد عن الحاجة من خلال إلقاء نظرة عن الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفدرالي، من الممكن ملاحظة أنه لا توجد متغيرات داخلية يتعين تعديلها أي تم بالفعل تحديد النموذج الكامل وبالتالي يجب أن يكون الأمر الآن هو أن الطلب على سندات الخزينة من قبل الاحتياطي الفدرالي هو أن الميزانية العمومية للاحتياطي الفدرالي في حالة توازن.

ثانيا: نموذج حقوق السحب الخاصة.

يحاول نموذج حقوق السحب الخاصة تمثيل أحد البدائل المختلفة التي تم طرحها خلال السنوات الأخيرة بناء على الدور الأقوى الذي تلعبه حقوق السحب الخاصة داخل النظام النقدي الدولي.

¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zezza, *op. cit*, p.p. 176- 177.

يأخذ هذا الاقتراح فكرة حساب الاستبدال، الذي تم تصميمه في الأصل في أواخر السبعينات. في هذه الحالة تودع الحكومات والبنوك المركزية احتياطات بالدولار في صندوق النقد الدولي مقابل المطالبات المقومة بحقوق السحب الخاصة، لذلك طالما تكس الصين وبقية دول العالم احتياطات أجنبية ستظل دولا دائنة، ولكن قروضها لن تكون ضد الولايات المتحدة الأمريكية بل صندوق النقد الدولي. وبمجرد أن يتلقى صندوق النقد الدولي الدولارات من الصين وبقية العالم، يمكنه إما الاحتفاظ بالأموال أو استبدالها بأذن خزانة الولايات المتحدة.

فيما يتعلق بمنطق الأورو، فإن التغيير الوحيد الذي يجب ملاحظته هو أن الاحتياطات الأجنبية تتكون من حقوق السحب الخاصة وليس في أذن الخزانة الأمريكية ويمكننا أن نفترض أن اليورو باعتباره أحد العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة لديه مخزون إيجابي من حقوق السحب الخاصة التي تم تخصيصها خارجيا.

يتم ضمان التوازن في سوق السندات من خلال مشتريات ومبيعات البنك المركزي المحلي للسندات المحلية. ومع ذلك لم يعد تراكم الاحتياطي يتجسد في أذن الخزانة الأمريكية، وإنما في حقوق السحب الخاصة.

وبالتالي يمكننا أن نلاحظ أنه سيكون هناك طلب داخلي على حقوق السحب الخاصة في كل فترة ويعطي من خلال فائض الحساب الجاري في الصين وبقية العالم.¹

فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن الوضع هو نفسه تماما الذي قدمناه في نموذج الدولار مع وجود اختلاف طفيف في أن تكوين الطلب على سندات الخزانة الأمريكية قد تغير الآن بسبب إدخال حساب الاستبدال. ولكن في جوهرها تظل الفكرة كما هي " يضمن الاحتياطي الفدرالي التوازن في سوق سندات الخزانة وهذه التدخلات تجعل ميزانيتها العمومية دائما في حالة توازن".

في هذا النموذج لا تلعب حقوق السحب الخاصة دور وسيلة تبادل دولية وليس بالضرورة وحدة حساب دولية. التغيير الوحيد الذي تقترحه فكرة حساب الاستبدال هو تعديل المخزن الدولي للقيمة، لكن المشاكل الأساسية للنظام النقدي الدولي ستظل قائمة. هذا هو السبب في أنه ينبغي اتخاذ خطوة أخرى إلى الأمام، وهي خطوة اقرب إلى فكرة كينز لاتحاد المقاصة الدولي.

ثالثا: نموذج البانكور .bancor

اقترح كينز لاتحاد المقاصة الدولي يعني القضاء على الدولار الأمريكي أو أي أصل مالي آخر كأموال دولية واستبدالها بوحدة حساب دولية وهي البانكور، التي يمكن استخدامه كأداة لتسوية المدفوعات الدولية.

يتطلب إدخال وحدة العناية المركزة كما اقترح كينز التنسيق بين جميع الدول الأعضاء. ويميل هذا الوضع المؤسسي إلى التقليل من الاختلافات العالمية من خلال 3 آليات مختلفة:

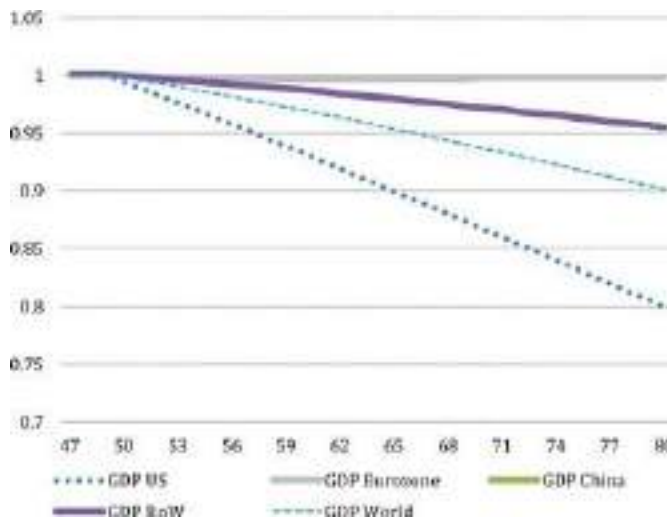
¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zeza, *op. cit.*, p.p. 177- 178.

- التخلص من الدولار أو أي أصل مالي آخر، باعتباره وسيلة التبادل الدولية فسيحرمه البنكوتلقائياً من دوره كمخزن للقيمة، أي لن تتمكن الدول بعد الآن من ادخار الدولار لأن الأخير لن يتم تداوله داخلياً.
- على الرغم من أن البلد قد يكون في وضع فائض يمكن القول أن المخزون الإيجابي للبنكوت كان بطيئاً من قبل اتحاد المقاصة الدولي، وبالتالي فإن كل من البلدان الدائنة والمدينة ستدفع فائدة على أرصدة البنوك الخاصة بها.
- إذا لم تكن الاليتان المذكورتان كافيتان لتقليص حجم الاختلالات العالمية، فسيسمح للدول بتخفيض قيمة عملاتها بحيث يتم إجراء التعديل الخارجي من خلال آلية الأسعار.
- ومن تم يتم إغلاق النموذج على النحو التالي:
- يتم تحديد مخزون البنك لكل بلد من خلال التوازن في الميزانية العمومية للبنك المركزي.
- تثبيت أسعار الصرف على البنكوت وبالتالي يتم أيضاً تحديد سعر كل عملة فيما يتعلق بالباقي.
- نظراً لأن سعر الصرف ثابت، يحتاج البنك المركزي إلى التدخل من أجل تطهير سوق السندات المحلية.¹

3.2. محاكاة النموذج في ظل عمليات الإغلاق البديلة.

أولاً: نموذج الدولار الأمريكي:

- من أجل جعل النموذج قريباً من الواقع، نفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها عجز مستمر في الحساب الجاري، في حين الصين وبقية العالم لديها فوائض ومنطقة اليورو في وضع متوازن.
- نفترض أن الولايات المتحدة خفضت نمو النفقات العامة بواحد بالمائة. في هذه الحالة قد ينتهي تأثير الدخل السلبي الناتج عن السياسة المالية التقييدية وانخفاض إجمالي في الواردات من المجموعات القطرية المتبقية.



¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zeza, op. cit, p.p. 179- 182

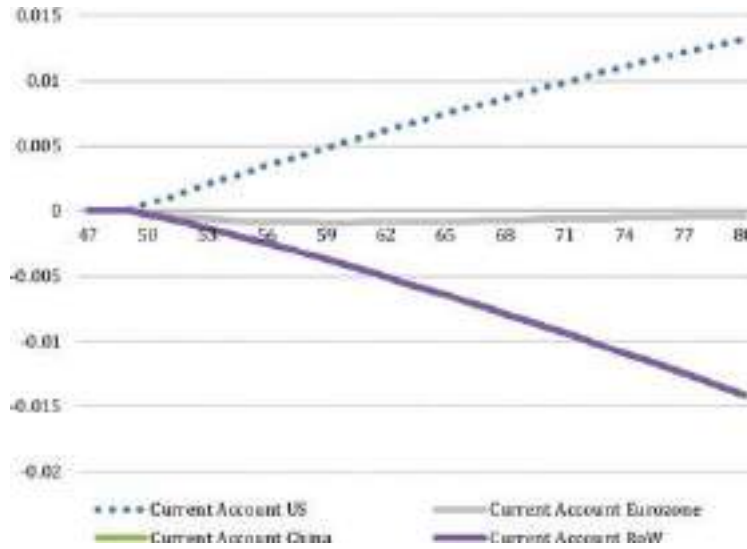
الشكل 02: السياسة المالية المقيدة في الوم.أ: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر:

Sebastian valdecantos, gennaro zezza, op.cit , p.185

يؤدي انخفاض نقطة مؤوية واحدة في معدل النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ركود عالمي يقلل الدافع المالي المنخفض من مستوى النشاط ومعدل الربح، وبالتالي يقلل الاستثمار من خلال تأثير التسريع. وبالتالي فإن التأثير الكلي لهذه الصدمة على قدرة الأسر على الاستهلاك هو تأثير سلبي نظرا لأن جزءا من استهلاك الولايات المتحدة يتوافق مع السلع المستوردة. فإن هذه الصدمة السلبية لها تأثير انكماش على الكتل الثلاثية المتبقية في البلدان عبر قناة التجارة الدولية.

في حالة منطقة اليورو، يتم تعويم اليورو نظرا لأن الصدمة تميل إلى تحسين التوازن المالي من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، ينتج عن هذا زيادة في الطلب على الأوراق النقدية المقيدة بالدولار مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار والعملات المرتبطة به، انعكاس هذا الوضع هو انخفاض قيمة اليورو، مما يجعل الصادرات الأوروبية أكثر تنافسية.¹



الشكل 03: سياسة الضرائب المقيدة في الوم.أ: الحساب الجاري.

المصدر:

Sebastian valdecantos, gennaro zezza, op.cit,p.185

يرسم الشكل 3 أرصدة الحساب الجاري لمجموعة البلدان الأربعة كما يمكن أن يكون بديها فإن السياسة التقييدية

¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zezza, op. cit, p.p. 183- 185.

التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تحسين رصيد حسابها الجاري على حساب الصين وبقية العالم والتي تجد موازينها التجارية قد تدهورت من خلال تأثير الدخل، لا توجد آلية تعوض عن هذا التأثير السلبي كما حدث مع منطقة الأورو، حيث تنخفض قيمة العملة إلى درجة أن الحساب الجاري يتدهور ولكن بشكل طفيف للغاية.

ثانياً: نموذج حقوق السحب الخاصة.

في هذه الحالة نستبدل دور الدولار كمخزن دولي للقيمة، لكننا لا نغير السمات الرئيسية للنظام النقدي الدولي.

يمكن تفسير الاختلالات الصغيرة بحقيقة أن بعض تدفقات مدفوعات الفائدة تشهد تغيرات طفيفة. على سبيل المثال في النموذج القائم على الدولار تجني الصين فائدة على احتياطياتها الأجنبية وفي نموذج حقوق السحب الخاصة لا تحقق الاحتياطيات أي فائدة. وبالتالي تدهور الحساب الجاري للصين في نموذج الدولار الأمريكي لا يعني فقط خسارة الاحتياطيات الأجنبية ولكن أيضاً انخفاض الدخل الناتج عن الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية.

في نموذج حقوق السحب الخاصة، لا يوجد هذا التأثير الأخير لأن الاحتياطيات الأجنبية في النموذج الأساسي لم تحقق أي فائدة وهذا ما يفسر سبب تدهور الحساب الجاري للصين على المدى الطويل في النموذج القائم على الدولار مقارنة بنموذج حقوق السحب الخاصة.¹

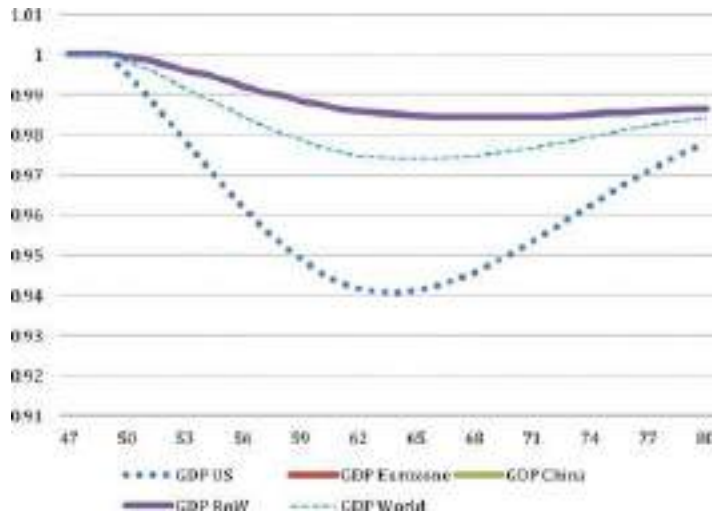
من الواضح أن عمل النظام النقدي الدولي لن يتغير بمجرد إبعاد الدولار عن دوره كعملة احتياطية دولية. ما يجب فعله إذا كانت إرادة حقيقية لتقليل الاختلالات العالمية هو إعطاء حقوق السحب الخاصة وظيفتها أقرب إلى تلك التي اقترحها كينز للبنانكور.

ثالثاً: نموذج البانكور.

اقترح كينز لإدخال نظام قائم على البانكور العديد من الآليات تعني ما يلي:

- يتعين على كل من البلدان ذات الفائض والعجز دفع فائدة على أرصدة البنوك الخاصة بها.
- تجمع وحدة العناية المركزة مدفوعات الفوائد وتوزعها على البلدان التي تعاني من العجز. هذا يمكن أن يجسد فكرة المساعدات الخارجية لتمويل التنمية.
- يتم تثبيت عملة كل دولة على البانكور، ومع ذلك هناك إمكانية لإدخال تخفيضات منفصلة في قيمة العملة إذا تجاوز رصيد البنك في دولة المعنية حداً معيناً.

¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zezza, *op. cit.*, p.p. 184- 186.



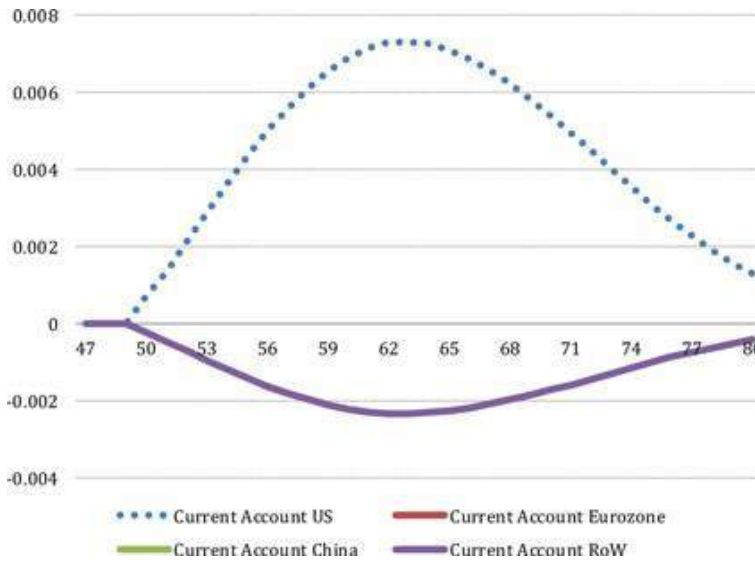
الشكل 04: انخفاض الإنفاق العام الأمريكي في نموذج البانكور: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر:

Sebastian valdecantos, gennaro zezza, **op.cit**,p.187

يوضح الشكل 4 تأثير نفس السياسة المالية التقييدية التي تم تحليلها في كل من نموذج الدولار الأمريكي ونموذج حقوق السحب الخاصة، بحيث كان للانخفاض في معدل نمو النفقات العامة الأمريكية تأثير سلبي واضح على النمو

العالمي.¹



الشكل 05: انخفاض الإنفاق العام الأمريكي في نموذج البانكور: الحسابات الجارية.

المصدر:

Sebastian valdecantos, gennaro zezza, **op.cit**,p.188

¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zezza, **op. cit**, p.p. 186- 187.

يعاني الاقتصاد العالمي من رغبة الولايات المتحدة في إدارة فائض في الحساب الجاري على عكس الثلاثين عام الماضية التي لم تكن فيها آليات التصحيح الذاتي لهذه الاختلالات، تظهر هذه المحاكاة أنه في ظل إطار عمل قائم على البنوك، سيكون هناك اتجاه لتحقيق التوازن في الموقف الخارجي لجميع البلدان.

كما ذكرنا سابقاً، لا يشجع هذا النظام على تراكم أرصدة البنوك لأنها تتحمل مدفوعات فائدة سواء كانت موجبة أو سالبة. وهكذا يؤدي تراكم أرصدة البنوك من قبل البلدان ذات الفائض إلى سياسات مالية أكثر توسعية تساعد على إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، حيث على الرغم من انخفاض المكون الخارجي للسياسة المالية بشكل دائم بمقدار 1 بالمائة هناك مكون داخلي يشجع الحكومة على زيادة نفقاتها.

إن ميزة هذه الطريقة لحل الاختلالات العالمية، كما لاحظ كينز هي أنه لا يتعين على أي بلد أن يمر بعملية تخفيض داخلي لقيمة العملة من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث ركود.¹

¹ Sebastian valdecantos, Gennaro zeza, **op. cit**, p.188.

3. آثار الحرب الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي:

عاد الدولار الأمريكي ليظهر كسلاح فعال بيد الولايات المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك عندما عزلت واشنطن والغرب روسيا عن النظام المصرفي العالمي، وحرمتها من الوصول إلى جزء كبير من أرصدها بالدولار، وهو ما دفع روسيا للإعلان عن عزيمتها بيع الغاز لأوروبا بالروبل، في محاولة للالتفاف على العقوبات والحد من تدهور العملة الوطنية.

وحذرت " غيتا غوبينات " النائبة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي من أن العقوبات قد تضعف تدريجياً دور الدولار الأمريكي في العالم، وذلك سيؤدي إلى مزيد من تفتت النظام النقدي الدولي. وأضاف " كينيث روغوف " أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد أن العقوبات على روسيا قد تؤدي إلى تسريع التغييرات في النظام المالي الدولي للتنافس مع الدولار الأمريكي وأن هذا لن يحدث بالتأكيد بين عشية وضحاها، فإن ما كان يمكن أن يستغرق 50 عاماً قد يستغرق الآن 20 عاماً فقد لتحقيقه.¹

1.3 حجم روسيا في نظام سويتف وأهميته في التعاملات الاقتصادية الدولية:

أولاً: مفهوم نظام سويتف.

تعتبر كلمة سويتف اختصاراً للجملة الإنجليزية التي تعني جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك التي بدأت عملها رسمياً في 1977 ومقرها الرئيسي بلجيكا، وتعمل هذه الجمعية على تقديم خدمات عالية المستوى لربط الاتصال وتبادل الرسائل والمعلومات المالية لأكثر من 11 ألف مؤسسة مصرفية وسوق مالي. وشركات تابعة لأكثر من 200 دولة عبر العالم، حيث يوفر نظام سويتف سرعة التحويلات المالية ووصولها إلى الجهة المستفيدة مع توفير عنصر الأمان وتكلفة أقل بالنسبة للمؤسسات المالية. وطبقاً لقوانين الجمعية فإن اشتراك أي مؤسسة مالية مرهون الدولة التابعة لها.

وتدار هيئة سويتف من خلال مجلس إدارة مكون من 25 عضو منتدب من الأعضاء المشتركين والمالكين في نفس الوقت لهذه الهيئة.²

ثانياً: تداعيات إبعاد روسيا من نظام سويتف:

تعد روسيا ثاني أكبر الدول في نظام سويتف بعد أمريكا في عدد مستخدمي هذا النظام الذي يربط بين أكثر من 11 ألف بنك ومؤسسة في 200 دولة حول العالم منها 300 مؤسسة وبنك من روسيا، ويتم استخدام هذا النظام في سداد الالتزامات المالية للاستيراد والتصدير بين الدول، ويصل معدل المعاملات المالية به إلى 42 ألف معاملة يوميا وفقاً لأرقام

¹ يوناييل رضوان، بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 333.

² دحو مصطفى، النظام المالي العالمي محاولة لنهم أسرار التطور ومحاولات التحكم، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 10، العدد 1، جويلية 2020، ص: 230.

2021، بقيمة 140 دولار، وقد استحوذت روسيا على نحو 1,5 بالمائة من تلك المعاملات، ونظرا لمدى أهمية هذه الأخيرة في النظام ففصلها عنه ينتج عنه جملة من النتائج تتمثل في:¹

- **تزايد خسائر النظام الروسي الاقتصادية:** سيؤدي هذا الإجراء إلى انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة 5 بالمائة نظرا لانقطاع الإيرادات الروسية، حيث ستتوقف روسيا عن الحصول على أي أموال نظير أي سلع أو خدمات تبيعها.

- **إبطاء حركة التجارة الخارجية الروسية:** ستعمل العقوبات الجديدة على تخفيض قيمة الروبل الروسي، مما يساهم في خفض قدر كبير من واردات روسيا، وستجد البنوك الروسية المحرومة من الاستفادة من شبكة سويفت صعوبة في التواصل مع البنوك الأخرى على المستوى الدولي، مما يؤدي إلى إبطاء حركة التجارة.

- **ارتفاع التكلفة على شركاء روسيا التجاريين:** فصل روسيا عن هذا النظام المالي قد تمتد آثاره إلى الدول الأوروبية التي تتعامل معها في علاقات تجارية ومالية، حيث تمثل روسيا مصدرا مهما للنفط والغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي وتحصل الدول الأوروبية على 40 بالمائة من إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا، وتكون المدفوعات عبر نظام سويفت وهو ما يعني أن هذه المدفوعات قد تتأثر، وقد يؤدي خروج روسيا من نظام سويفت إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وبعض المعادن التي تصدرها الدولة، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما ينتج عن ذلك ارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم عالميا.

- **تضرر المصارف الأجنبية الدولية في روسيا:** لدى العديد من المصارف الأوروبية فروع أو شركات تابعة لروسيا، وستواجه تلك البنوك تراجع قيمة العملة المحلية (الروبل) وتواجه خطر زيادة التضخم بشكل حاد، وسيكون على هذه المصارف الاستغناء عن بعض عملياتها في حال تم تجميد أصولهم. فضلا عن زيادة الانكماش الأوروبي على البنوك الروسية، فلدى البنوك الفرنسية والإيطالية استحقاقات بـ 25 مليار دولار على روسيا و التماوية 17,5 مليار دولار، و 14,7 مليار دولار للولايات المتحدة، سيتعين عليها إيجاد طرق بديلة لتحصيل الأموال، مما يساهم في حدوث مخاطر فوضى مصرفية دولية كبيرة.

- **تداعيات خطيرة على النظام النقدي العالمي:** نظرا لارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا، وما يتجاوز 20 بالمائة يتم عبر نظام سويفت فمن ثم ستطال خسائر وأضرار روسيا ومعظم الدول التي تستخدم هذا النظام كما أن قرار استبعاد بعض البنوك من شبكة سويفت، قد يدفع بعض الكيانات الروسية إلى التحول لبنوك ومؤسسات كبرى متعددة الجنسيات غير خاضعة للعقوبات والتي لها عمليات ضخمة في العملات والبنوك المتصلة بشبكة سويفت لتكون المراكز الجديدة للتعاملات المالية من روسيا مع الخارج، ومثل هذا التحول قد يسبب مشكلة للبنوك العالمية.

¹هدى سعيد، (2022/02/28)، بدائل سويفت ما هي خيارات روسيا للتعامل مع العزلة الاقتصادية، تم الاطلاع عليه في 2023/02/28، رابط الموقع:

<https://www.interregional.com>

2.3 النظام الروسي البديل SPFS.

هو المكافئ الروسي لنظام التحويل المالي سويفت والمطور لنظام spfs، بدأ تطوير النظام منذ عام 2014 عندما هدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفصل روسيا عن نظام سويفت نتيجة ضمها لشبه جزيرة القرم.

تم تنفيذ أول معاملة على شبكة spfs لمؤسسة غير مصرفية في ديسمبر 2017، وفي مارس 2018 كان هناك أكثر من 400 مؤسسة جزءا من هذا النظام، مقارنة بنظام سويفت، يواجه نظام spfs عددا من التحديات، لاسيما ارتفاع تكاليف المعاملات على الرغم من انخفاض رسوم المعاملات في مارس 2018 بشكل جذري إلى (0,012 - 0,015) لكل معاملة. ومن التحديات أيضا أن النظام يعمل فقط داخل روسيا، على الرغم من وجود خطط لدمج شبكة spfs مع نظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك في الصين وهو النظام البديل لنظام سويفت في الصين.¹

يصف القادة الروس نظام spfs بأنه جزء من اقتصاد الحصن الذي يشكل استراتيجية اقتصادية دفاعية جرى تبنيها في عام 2014 لعزل البلاد عن الضغوط الأجنبية. وتضمنت الجوانب الأخرى لهذه الإستراتيجية الاقتراب من الاكتفاء الذاتي، وتكديس كميات كبيرة من العملات الأجنبية، وتطوير الأنظمة المالية التي تقود فعالية العقوبات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.²

وعلى الرغم من أن مئات المصارف الروسية قد تبنت نظام spfs إلا أن عددا قليلا فقط من المصارف الدولية قد حذت حذوها، سوريا والعديد منها لا يستخدم هذا النظام بشكل فعال، وتشمل تفسيرات هذه الندرة في تبني مخاوف بشأن عدم كفاءة النظام وساعات العمل المحدودة، وانخفاض أعداد المشاركين.

تعتبر سوريا البلد العربي الوحيد الذي يتعامل مع نظام الحوالات الروسي، فيما هناك 52 شركة عالمية في 12 دولة يتعاملون معه عالميا. بما يعني أن فرص نجاحه متوفرة. وهناك مؤشرات عن سعي إيراني صيني للانضمام إليه، وإذا حدث هذا فإن بدايات إيجاد توازن اقتصادي مالي بعيدا عن الغرب وبشكل بديلا أو لنقل منافسا قويا إلى جانب نظام سويفت المالي الغربي.³

أعلن البنك المركزي الروسي، عن انضمام 70 مصرفا أجنبيا من 12 دولة إلى نظام التعاملات الروسي البديل لشبكة سويفت العالمية وقالت رئيسة البنك إلفيرا نايولينا " إن البنك المركزي الروسي لن يكشف عن قائمة هذه المصارف بسبب تخوف هذه البنوك من أن تطالها العقوبات الغربية لتعاملها بالنظام المالي الروسي في ظل استمرار دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بفرض المزيد من العقوبات.⁴

¹ نظام تحويل الرسائل المالية (من دون تاريخ نشر)، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع: <https://ar.wikipedia.org>

² ستيفن تيزنر (2022/02/25)، بديل صيني - روسي لنظام سويفت لن يقوض العقوبات الإيرانية، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع:

<https://www.washingtoninstitute.org>

³ محمد سلامة (2022/11/22)، نظام spfs وفرص نجاحه، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع: <https://www.addustour.com/articles/1315062>

⁴ روسيا تعلن عن انضمام 70 بنكاً لنظام مالي جديد بعيدا عن سويفت (من دون تاريخ نشر)، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع:

<https://www.independentarabia.com>

كما قالت نايولينا " إن البنية التحتية المالية لبلادها تعمل بدون أعطال، وإن النظام الروسي لتبادل الرسائل بين البنوك spfs قادر على العمل كبديل لنظام سويفت العالمي".¹

فيما صرح وزير الخارجية الروسي " سيرغي لافروب " بأن روسيا لديها القدرة على إنشاء نظام مالي عالمي بديل لسويفت بالسعي قدما للاستقلال الشامل لنظام spfs والعمل على تقويته، بحيث لا يستطيع أعداء روسيا إلحاق الضرر به.

وبالنظر إلى الأحداث القائمة في أوكرانيا، والعقوبات المالية التي تلاحق الدب الروسي في الوقت الحالي، الذي يعتقد أنها ستستمر طويلا على رأسها التلويح بحظر روسيا من نظام سويفت فإن هذا يعني زيادة اعتماد روسيا على بدائل سويفت خاصة النظام الروسي البديل spfs وهو ما يعني مولد نظام مالي عالمي مواز، وعالم متعدد الأقطاب قد يشهد بزوغ محور عالمي بديل للنظام الحالي القائم.²

¹Spfs سويفت روسي محلي في مواجهة عقوبات مالية غربية (من دون تاريخ نشر)، تم الاطلاع عليه في 2023/04/14، رابط الموقع: <https://al-ain.com/article/moscow-alternative-swift-russian-spfs-system>

[alternative-swift-russian-spfs-system](https://al-ain.com/article/moscow-alternative-swift-russian-spfs-system)

²أحمد ناصر (2022/03/03)، تعمل عليه موسكو منذ عام 2014 تعرف على النظام المالي الروسي البديل لنظام سويفت، تم الاطلاع عليه في 2023/02/28، رابط

الموقع: <https://arabiapost.net>

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل دراسة تجريبية، حاولنا من خلالها التعرف ما إذا سيعرف النظام النقدي الدولي تحولا جذريا مختلفا تماما عن النظام النقدي الحالي القائم على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وعملة الدولار، وهذا عن طريق مناقشة النماذج المبنية على نظام التدفقات النقدية المتناسقة لإصلاح النظام النقدي الدولي.

ثم تطرقنا إلى مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي من خلال التعرف على سويفت الروسي المعروف بنظام spfs، ومدى سعي روسيا جاهدة لتطويره ليصبح منافس للنظام المالي الغربي من أجل إزاحة الدولار عن عرشه ووضع الروبل على خارطة النظام المالي العالمي.

خاتمة عامة

خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتقييم الواقع المتعلق بأداء النظام النقدي الدولي على ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية وتحليل جوانب الخلل فيه تمهيدا لإصلاحه وإصلاحا جذريا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة. لهذا قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين أولهما نظري والثاني تجريبي حيث حاولنا في الجانب النظري تسليط الضوء على النظام النقدي الدولي وأهم مراحله التي قسمت إلى ثلاث مراحل ارتبطت الأولى منه بقاعدة الذهب، خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، ثم جاءت الثانية في إطار برين وودز الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية السبعينات، وأخيرا نظام التعويم المدار الذي سار منذ بداية السبعينات إلى الوقت الحالي، كما خصصنا مساحة من فصلنا لإعطاء لمحة مختصرة عن أهم العملات الإرتكازية التي يقوم عليها النظام النقدي الدولي والمتمثلة في الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، الأورو وأخيرا اليوان الصيني ثم ختمنا هذا الفصل بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع بحثنا والتي اطلعنا عليها خلال إنجازنا واستنتجنا في نهاية الفصل أن النظام النقدي الدولي مرتبطا ارتباطا مباشرا بالدولار الأمريكي وهذا منذ اتفاقية برين وودز 1944 التي منحت له الدور السيادي وجعلته عملة احتياط دولية إلى يومنا هذا بالرغم من ظهور عملات منافسة.

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التجريبي فقد تناولنا من خلاله مجموعة من نماذج التدفقات النقدية المتناسقة بغية إصلاح النظام النقدي الدولي وجعله أكثر عدالة وذلك عن طريق فكرة العملة العالمية الموحدة التي ليست وليدة اليوم وإنما كان طرحها من قبل الاقتصادي كينز 1944 خلال اتفاقية برين وودز من أجل تقليص الهمنة الأمريكية. كما ناقشنا من خلال الفصل تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام النقدي الدولي المتمثل في إبعاد روسيا من نظام سويفت العالمي للمبادلات الدولية بحيث باتت روسيا تسعى جاهدة لتطوير نظامها المعروف بـ spfs ليصبح منافس لنظام سويفت الغربي.

- النتائج:

بعد تحليل مختلف فصول الدراسة، تم استخلاص النتائج التالية:

- كل الإصلاحات التي شهدتها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام برين وودز تعتبر تعديلات لاتفاقية برين وودز وليست إصلاحا للنظام النقدي الدولي.

- بالرغم من ظهور عدة عملات على الساحة الدولية كالبيورو الذي أصبح يشكل خطر على مستقبل الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى، واليوان الصيني الذي بات أحد المقترحات الدولية كعملة بديلة للدولار الأمريكي إلا أنه لا يزال الدولار الأمريكي العملة المسيطرة على النظام النقدي الدولي لحد الآن.

خاتمة عامة

- ما يؤخر انهيار الاقتصاد الأمريكي بالرغم معرفته عجز خارجي بدأ في الزيادة منتصف التسعينات هو أنه هناك بعض الدول لا يصب في مصلحتها هذا الانهيار لأنها لا تزال تراكم احتياطات دولارية هائلة تشكل ديون على ذمة الولايات المتحدة الأمريكية كالصين.

- يؤكد الفكر الكينزي أن اكتناز العملة الدولية هي أحد محددات وضع النظام النقدي الحالي.

- للتقليل من الاختلالات العالمية حسب اقتراح كينز لاتحاد المقاصة الدولي اعتماد البنكور وحدة الحساب الدولية التي تحرم الدولار الأمريكي تلقائياً من دوره كمخزن للقيمة وبالتالي القضاء على هيمنة الدولار الأمريكي.

- تعد روسيا ثاني أكبر الدول في نظام سويفت وإبعادها منه ينتج عنه مشاكل اقتصادية عالمية باعتبارها الممول الوحيد للغاز في دول الاتحاد الأوروبي.

- اتجاه روسيا لإنشاء نظام مالي تحت مسمى spfs ليكون بذلك المنافس للنظام المالي الغربي وليضع الروبل على خارطة النظام النقدي الدولي.

التوصيات:

لجعل هذه الدراسة أكثر واقعية، سيتم تدعيمها بمجموعة من التوصيات دعا إليها العديد من الخبراء الاقتصاديين لاستبدال الدولار الأمريكي والحد من هيمنته على النظام النقدي الدولي فيما يلي أهمها:

- العودة إلى نظام الذهب: باعتباره يتميز بالثبات النسبي ويجوز على ثقة المستثمرين والمدخرين.

- اعتماد حقوق السحب الخاصة كبديل للدولار الأمريكي: وهذا ما جاءت به منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير لها في جوان 2009 حيث صرحت أن الاعتماد على الدولار الأمريكي قد سبب هزة نقدية ولا بد من التخلي عنه كعملة دولية وحيدة وبأنه كقياس للقيمة ليس مستقر ولا ثابت وبات من الضروري استبداله بوحدات حقوق السحب الخاصة التي كانت من بين الاقتراحات المطروحة ضمن مفاوضات بريتن وودز 1944 واقتراح كينز المتضمن تنظيم السيولة والاحتياطات الدولية من قبل مؤسسة دولية متعددة الأطراف وتمنح لها صلاحيات إدارة ووحدات التسوية والاحتياطات الدولية مثل حقوق السحب الخاصة أو أي عملة يتم الاتفاق عليها شريطة أن لا تعود لأي بلد كان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

• اللغة العربية:

الكتب:

1. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الأولى، الإسكندرية، 2003.
2. سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
3. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
4. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية البنوك التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
5. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
6. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
8. محمد بوطوبة، النظام النقدي الدولي قواعد واليات التسيير 1800-2014، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021.
9. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

المقالات:

1. عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد5، ديسمبر 2016.
2. عبد الرحمان علي الجيلالي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعميم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3، سبتمبر 2015.
3. بودري شريف، لثمان معزوز، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد9، جامعة شلف، الجزائر، 2011.
4. بونايل رضوان، بودخدخ كريم، مستقبل الدولار كعملة ارتكازية في ظل التحديات التي يشهدها النظام النقدي الدولي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد6، العدد2، ديسمبر 2022.

5. بودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015.
6. بورزامة الجيلالي، بن عمر خالد، صراع العملات الدولية وقيادة النظام النقدي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، فيفري 2019.
7. أحمد بوشنافة، فاطمة لعلمي، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 3، سبتمبر 2012.
8. معزوز لقمان، بريس عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2012.
9. عبيدات كريم، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 19، ديسمبر 2015.
10. لخلو بوخاري، نحو استعادة النقود ذاتية القيمة في النظام المالي العالمي الدينار الذهبي والدرهم الفضي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، سبتمبر 2016.
11. جلال عزيز، العلجة حاجي، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل الأزمة المالية العالمية 200-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 13، العدد 17، جوان 2017.
12. بوزيان العجال، دور الأزمات المالية والاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي، مجلة المالية والأسواق، مجلد 4، العدد 1، مارس 2017.
13. حناش إلياس، بوزرب خير الدين، أثر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أي مفارقة؟، مجلة أوراق الاقتصادية، مجلد 1، العدد 1، جانفي 2018.
14. بودري شريف، تطور المكانة الدولية لعملة اليورو بعد مسيرة 20 عاما ما الجديد؟، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 11، العدد 3، جوان 2021.
15. قط سليم، وبولويز عبد الوافي، النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ومستقبل الدولار الأمريكي، حوليات جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عباس لعزور، خنشلة، مجلد 66، العدد 1، مارس 2022.
16. جليل شيعان البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 8، العدد 32، 2019.
17. دحو مصطفى، النظام المالي العالمي محاولة لفهم أسرار التطور ومحاولات التحكم، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 10، العدد 1، جويلية 2020.

التقارير:

1. صندوق النقد الدولي، مواجهة التحديات معا، 2015.

الرسائل الجامعية:

✓ دكتوراه:

1. زيات عادل، إدارة الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2016/2017.
2. ساي علي، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2008.
3. عقون نادية، العولة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2013.
4. محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2016.

✓ ماجستير:

1. صباغ رفيقة، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2007.
2. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر الصرف في الجزائر 1990-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012/2013.
3. طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2003/2010.
4. قرينة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017.
5. نمذيل وحيد، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية: دراسة حالة صندوق النقد الدولي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف 1، 2013/2014.
6. عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل: دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012.

7. بن ساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي: دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

المواقع الإلكترونية:

1. هدى سعيد، (2022/02/28)، بدائل سويفت ما هي خيارات روسيا للتعامل مع العزلة الاقتصادية، تم الاطلاع عليه في 2023/02/28، رابط الموقع: <https://www.interregional.com>.
2. نظام تحويل الرسائل المالية (من دون تاريخ نشر)، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع: <https://ar.wikipedia.org>
3. ستيفن تيرنر (2022/02/25)، بديل صيني - روسي لنظام سويفت لن يقوض العقوبات الإيرانية، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع: <https://www.washingtoninstitute.org>
4. محمد سلامة (2022/11/22)، نظام spfs وفرص نجاحه، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع: <https://www.addustour.com/articles/1315062>
5. روسيا تعلن عن انضمام 70 بنكاً لنظام مالي جديد بعيداً عن سويفت (من دون تاريخ نشر)، تم الاطلاع عليه في 2023/02/27، رابط الموقع: <https://www.independentarabia.com>
6. Spfs سويفت روسي محلي في مواجهة عقوبات مالية غربية (من دون تاريخ نشر)، تم الاطلاع عليه في 2023/04/14، رابط الموقع: <https://al-ain.com/article/moscow-alternative-swift-russian-spfs-system>
7. أحمد ناصر (2022/03/03)، تعمل عليه موسكو منذ عام 2014 تعرف على النظام المالي الروسي البديل لنظام سويفت، تم الاطلاع عليه في 2023/02/28، رابط الموقع: <https://arabiapost.net>

● اللغة الأجنبية:

1. Michel aglietta, **la gouvernance du system monétaire international**, regards croises sur l'économie, volume3, 2008, p.p 276- 285.
2. Ivo Maes, **la genèse du system monétaire international**, reflets et perspectives de la vie économique, volume 4, 2010, p.p, 17- 27.
3. Nenad Jankovid ,**perspectives of the international monetary system**, economic horizons, faculty of economics, university of kragujevac, volum 20, April 2018,p.p 73- 87.
4. Adrien Faudot, Jonathan Massonnet, **le statut international du dollar américain et les mutations du système financier : le rôle des eurodollars et du shadow banking**, revue d'économie financière, volume 2, 2019, p.p 301- 325.

5. Trichet Jean-Claude, **l'avenir du système monétaire et financier international**, politique étrangère, volume 1, 2019, p.p. 37- 56.
6. Sadil, Juraj, **the international monetary system: new evidence concerning a transition to multipolarity**, scientific papers of the university of Pardubice, faculty of economics and administration, volume 29, 2021, p.p. 1- 9.
7. Sebastian valdecantos, gennaro zezza, **reforming the international monetary system: a stock- flow- consistent approach**, journal of post Keynesian economics, volum 38, October 2015.
8. Michalis nikiforos, Gennaro zezza, **stock- flow consistent macroeconomic models : a survey**, levy economics Institute of Bard College, number 891, May 2017.